بنك مسقط
bank muscat

استمارة تقديم طلب منصة خدمات التجارة الإلكترونية

يجب على الزبون تعبئة البيانات المذكورة أدناه:

اسم الزبون..... **رقم حساب الزبون** .....

هل أنت زبون حالي للخدمات المصرفية عبر الإنترنت؟ نعم ☐ لا ☐ (إذا كانت الإجابة لا، فيُرجى أيضًا تعبئة وتسليم استمارات طلب الخدمات المصرفية عبر الإنترنت)

.....

صلاحية الوصول إلى منصة التجارة الإلكترونية

يُرجى تحديد الغرض من الاستمارة: ☐ تسجيل مستخدم جديد ☐ تعديل مستخدم حالي

تفاصيل المستخدم

التفاصيل	المستخدم الأول	المستخدم الثاني	المستخدم الثالث	المستخدم الرابع
المسمى (اللقب)*				
الاسم الأول*				
الاسم الأوسط*				
اسم العائلة*				
الهاتف النقَّال*				
عنوان البريد الإلكتروني*				
اسم المستخدم**				

* خانات إلزامية

صلاحية الاستخدام

	المستخدم الأول	المستخدم الثاني	المستخدم الثالث	المستخدم الرابع
صلاحية الاستخدام (يرجى اختيار خيار واحد فقط)	صلاحية الاطلاع على المعاملة فقط • البدء في المعاملة فقط	صلاحية الاطلاع على المعاملة فقط • البدء في المعاملة فقط	صلاحية الاطلاع على المعاملة فقط • البدء في المعاملة فقط	صلاحية الاطلاع على المعاملة فقط • البدء في المعاملة فقط
	صلاحية الدخول للمعاملة • التفويض فقط	صلاحية الدخول للمعاملة • التفويض فقط	صلاحية الدخول للمعاملة • التفويض فقط	صلاحية الدخول للمعاملة • التفويض فقط
	صلاحية الدخول للمعاملة • البدء والتفويض	صلاحية الدخول للمعاملة • البدء والتفويض	صلاحية الدخول للمعاملة • البدء والتفويض	صلاحية الدخول للمعاملة • البدء والتفويض

ملاحظات:

- بشكل افتراضي، ستتوفر صلاحية الاطلاع على المعاملة (العرض أو المعاملة) إلى جميع الحسابات المصرفية المرتبطة برقم الزبون. في حال الحاجة إلى تقييد الوصول إلى حسابات معينة، يُرجى تحديد الحسابات الواجب تقييدها لكل مستخدم في الملحق أ.

تفاصيل نوع المعاملة

☐ التفويض المطلوب – بدون سقف للمبلغ

يعد اعتماد الطلب إلزاميًا بعد تقديمه من قبل صاحبه، وعليه سيتم اتباع نفس الإجراءات لاعتماد جميع المبالغ .

التفويض المطلوب – بدون سقف للمبلغ. (يُرجى تقديم التفاصيل في القسم أدناه إذا تم اختيار صيغة هذا الاعتماد)

قواعد تسلسل الإجراءات (للمعاملات المالية فقط) - يرجى وضع علامة (✓) على الخيار المطلوب وتحديد خيار واحد فقط.
التفويض المطلوب (يرجى وضع علامة على خيار واحد فقط)
☐ تفويض فردي من أي من المفوضين ☐ تفويض مشترك من عدة مفوضين .....

أو

☐ التفويض المطلوب - مع سقف للمبلغ

يلزم التفويض بعد تقديم المُنشئ للطلب.سيتم تحديد مبلغ المعاملة بناءً على الطلب المعتمد من قبل المفوض.

التفويض المطلوب – بدون سقف للمبلغ. (يُرجى تقديم التفاصيل في القسم أدناه إذا تم اختيار صيغة هذا التفويض)

تحديد مستوى التفويض لكل مستخدم - ضع علامة على (✓) الخيار المناسب

مستوى الاعتماد	المستخدم الأول	المستخدم الثاني	المستخدم الثالث	المستخدم الرابع
مانح التفويض - المجموعة أ				
مانح التفويض - المجموعة ب				
مانح التفويض - المجموعة ج				

قواعد التفويض (للمعاملات المالية فقط)

من (المبلغ بالريال العماني)	إلى (المبلغ بالريال العماني)	التفويض مطلوب من				
		مانح التفويض المجموعة أ ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين	+	**مانح التفويض المجموعة ب** ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين	+	**مانح التفويض المجموعة ج** ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين
		مانح التفويض المجموعة أ ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين	+	**مانح التفويض المجموعة ب** ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين	+	**مانح التفويض المجموعة ج** ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين
		مانح التفويض المجموعة أ ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين	+	**مانح التفويض المجموعة ب** ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين	+	**مانح التفويض المجموعة ج** ☐ مفوض واحد ☐ أي اثنين من المفوضين

توقيعات المستخدم (توقيعات المستخدمين المطلوب منحهم صلاحيات الدخول)

	المستخدم الأول	المستخدم الثاني	المستخدم الثالث	المستخدم الرابع
اسم المستخدم				
توقيع المستخدم				

صفحة التوقيعات

قام كل طرف بتحرير هذه الاتفاقية من خلال موظفه المفوض حسب الأصول في اليوم، والشهر، والسنة المذكورة أعلاه في مقدمة هذا المستند.

بنك مسقط ش.م.ع.ع

تم التوقيع والتحرير بواسطة بنك مسقط بصفته البنك.

الاسم:

التاريخ:

المسمى الوظيفي:

الزبون

تم التوقيع والتحرير بواسطة [•]

الاسم:

التاريخ:

المسمى الوظيفي:

التاريخ: .....

منصة التجارة الإلكترونية
(حلول متكاملة للوصول إلى التمويل التجاري)
اتفاقية

بين كل من

بنك مسقط

و

الزبون

بنك مسقط
bank muscat

المحتويات

١. التعريفات والتفسيرات ١
١,٢ التفسير ٣
٢. طلب خدمة التمويل التجاري عبر منصة التجارة الإلكترونية ٤
٢,١ توفير خدمة طلب التمويل التجاري عبر منصة التجارة الإلكترونية بالإنترنت طلب للزبائن..... ٤
٢,٢ إجراءات تقديم الطلبات من خلال خدمة التمويل التجاري عبر منصة التجارة الإلكترونية بالإنترنت خدمات المعاملات ٥
٢,٣ الطلب عبر الإنترنت ٥
٢,٤ الطلب عبر الإنترنت مقيد بالحد الائتماني/توافر الزبون ٦
٢,٥ شروط الاستخدام ٦
٣. الرسوم والغرامات ٦
٤. السرية ٦
٥. المقاصة والحجز ٧
٦. التعويض ٧
٧. حدود المسؤولية..... ٨
٨. الإقرارات والضمانات..... ٩
٩. تعهدات الزبون..... ١٠
٩,١ الخدمات التفاعلية ١٢
١٠. المدة والإنهاء ١٢
١١. الظروف الاستثنائية الخارجة عن الإرادة ١٣
١٢. الحكم القانوني والاختصاص القضائي ١٣
١٢,٢ الاختصاص القضائي..... ١٣
١٣. الإشعار..... ١٤
١٣,٢ التسليم ١٤
١٤. أحكام متنوعة ١٤
١٤,٢ علاقة الموكل بالموكل ١٤
١٤,٣ التنازل..... ١٤
١٤,٤ نقل الملكية..... ١٥
١٤,٥ الاتفاق الكامل..... ١٥
١٤,٦ استقلالية البنود ١٥
١٤,٧ تأكيدات إضافية ١٥
١٤,٨ الملكية الفكرية..... ١٥
الملحق رقم ١ ..... ١٦
الإصدار ١٧
التعديل ١٧
الدفع ١٩
القسم ب ٢٠
الإصدار ٢٠
القسم ث ٢٥
السلف مقابل المستحقات ٢٥
القسم ج..... ٢٥
القسم ح ٢٧
الحوالات المسبقة المباشرة..... ٢٧
تفاصيل المستخدم..... ٢٧
خيارات اسم المستخدم (لعمليات تسجيل المستخدم الجديد فقط) ٢٨
خيار اسم المستخدم ٢٨
الخيار الأول..... ٢٨
الخيار الثاني ٢٨
الخيار الثالث..... ٢٨
صلاحية وصول المستخدم ٢٨
صفحة التوقيع ٣٠
بنك مسقط ش.م.ع.ع ٣٠
الزبون ٣٠

بنك مسقط
bank muscat

اتفاقية استخدام منصة التجارة الإلكترونية

أُبرمت اتفاقية منصة التجارة الإلكترونية (حلول منصة التجارة الإلكترونية للوصول إلى التمويل التجاري) بين كل من:

١. [•]

يُشار إليه فيما يلي بـ الزبون، حيث يشمل هذا التعبير جميع الأشخاص الآيلة إليهم الملكية بالنقل، ومن يخلفهم في المصلحة، والأوصياء، والمتنازل لهم المفوضين)،

و

٢. بنك مسقط، مؤسسة مسجّلة بموجب قوانين سلطنة عمان برقم التسجيل ١١٤٥٧٣٨، وتعمل من خلال مكتبها الكائن بالبناية رقم ١٢٠١٤، المربع رقم ٣١١، الشارع رقم ٦٢، مرتفعات المطار، مسقط، سلطنة عُمان.

(ويُشار إليه فيما يلي بـ البنك حيث يشمل هذا التعبير -ما لم يتعارض مع السياق أو معناه- جميع الخلفاء والمتنازل لهم).

(يُشار إلى الزبون والبنك، حيثما يقبل السياق ذلك، منفردين بـ الطرف ومجتمعين بـ الطرفين.)

وحيث إن

(أ) البنك قد وافق، بطلب من الزبون، على إتاحة تسهيلات مصدق عليها (على النحو المحدد فيما يلي) للزبون بالشروط والأحكام المحددة في اتفاقيات/ مستندات القرض النهائية الموقّعة بين الزبون والبنك،

(ب) وبناء على طلب الزبون وتوقيعه على «اتفاقية الخدمات المصرفية عبر الإنترنت الخاصة بالبنك لتسجيل المستخدم»، فقد وافق البنك على إتاحة بعض التسهيلات عبر الإنترنت يتمكن من خلالها الزبون (عبر منصة التجارة الإلكترونية) طلب الاستفادة من التسهيلات المصدق عليها و/أو الخدمات المصرفية، وفقًا لشروط هذه الاتفاقية (التسهيلات عبر الإنترنت).

(ج) يرغب الطرفان الآن في إبرام هذه الاتفاقية لتسجيل الشروط والأحكام التي بموجبها تتم إتاحة التسهيل للزبون.

الآن، وبناءً عليه، اتفق الطرفان بموجب هذه الاتفاقية على ما يلي:

١. التعريفات والتفسيرات

١,١ التعريفات

في هذه الاتفاقية:

الاتفاقية تعني اتفاقية استخدام عبر منصة التجارة الإلكترونية وتعديلاتها أو تغيراتها من وقت لآخر.

القانون المعمول به يعني أي قانون معمول به، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القانون الوطني، أو الأجنبي، أو الإقليمي، أو المحلي، أو أي قانون أو لوائح أخرى (بما في ذلك نشرات وتعاميم البنك المركزي العُماني) والأوامر الإدارية، والمراسيم، والقرارات، ومبادئ القانون العام، والسياسات الحكومية، والتشريعات أو المواثيق، ويتضمن أيضًا التوجيهات، والتعليمات، والأوامر الصادر من أي جهة حكومية، أو جهة تشريعية، أو مجلس، أو محكمة، أو هيئة تحكيم، أو بورصة معترفًا بها بما في ذلك أي قانون لحماية البيئة.

الشخص المفوض يعني أي شخص مفوض قانونًا لإصدار تعليمات و/ أو ممارسة أي نشاط آخر بالنيابة عن الزبون فيما يتعلق بالاستفادة من التسهيل المصدق عليه أو الاستفادة من الخدمات المصرفية بموجب طلب عبر الإنترنت أو خلاف ذلك أو لإدارة حساب الزبون.

منصة التجارة الإلكترونية تعني الواجهة أو المنصة التي يوفرها البنك لتقديم التسهيل عبر الإنترنت.

الفرع الأساسي يعني الفرع الذي تم فيه فتح حساب الزبون.

الخدمات المصرفية لهذا الغرض تعني خدمات التمويل التجاري التي يحصل عليها الزبون من البنك في السياق العادي لأعماله المتوفرة على المنصة الإلكترونية

المستفيد يعني الشخص الذي يحدده الزبون، من وقت إلى آخر، والذي يحق له قانونًا أو تعاقديًا تلقي المدفوعات من الزبون، والذي يتم لصالحه الدفع بواسطة البنك و/أو يقدم البنك لصالحه مستندات خطاب الاعتماد و/أو يصدر/يقدم ضمانات عند استلام تعليمات ملائمة من الزبون بالطريقة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

يوم عمل يعني اليوم (بخلاف يوم الجمعة أو السبت أو العطلات الرسمية) الذي يفتح فيه الفرع الأساسي و/أو فرع التعامل من أجل إجراء التعاملات التجارية المعتادة.

البنك المركزي العماني يعني البنك المركزي العماني المنظم لقطاع الخدمات المصرفية والمالية في سلطنة عمان.

المعلومات السرية تحمل المعنى المذكور في المصطلح الوارد بالبند ٤,١.

حساب الزبون يعني أي من حسابات الزبون التي تم فتحها لدى البنك للاستفادة من التسهيلات المصدق عليها و/أو الخدمات المصرفية.

مساهمات الزبون تحمل المعنى المذكور في المصطلح الوارد بالبند ٩,١٤,٢.

الوقت النهائي يعني الساعة ٣ مساءً في كل يوم عمل.

فرع التعامل يعني الفرع ذا الصلة بالبنك الذي من خلاله يصرف الزبون عملاته الأجنبية، ويُجري معاملاته الخاصة بالتمويل التجاري أو فرع بنك آخر يحدده البنك لإجراء عمليات صرف عملات الزبون الأجنبية وإجراء معاملاته الخاصة بالتمويل التجاري من وقت إلى آخر.

الظروف الاستثنائية الخارجة عن الإرادة تعني وقوع أحداث مثل الحرب، أو العصيان المدني، أو الإضرابات العمالية، أو الإضرابات، أو الإغلاق، أو الحرائق، أو الفيضانات، أو الزلازل، أو انهيارات التربة، أو الأوبئة، أو القيود التنظيمية أو القانونية، أو أي كوارث طبيعية أخرى، أو أحداث، أو أسباب مماثلة خارجة عن سيطرة البنك.

الجهات الحكومية تعني أي حكومة، أو أي هيئة حكومية، أو كيان، أو جهة شبه حكومية أو قضائية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي بورصة، أو أي هيئة ذاتية الرقابة، قائمة بموجب أي قانون أو لائحة) .

الخدمات التفاعلية تعني المعنى المحدد للمصطلح في البند ٩,١٤,١

الطرف المعوّض المعنى المحدد في المصطلح في البند ٦,١

الطلب عبر الإنترنت يعني الطلب المُقدّم عبر الإنترنت أو الذي تم إنشاؤه من خلال منصة التجارة الإلكترونية للانتفاع من أي تسهيلات مصدق عليها و/أو خدمات مصرفية مقدمة للزبون.

تسهيل عبر الإنترنت يعني المعنى المحدد في المصطح في التمهيد ب.

التسهيلات المصدق عليها: تسهيل (تسهيلات) التمويل التجاري التي صدّق عليها البنك لصالح الزبون، والتي قام الزبون بشأنها بتوقيع تسهيل/اتفاقيات قروض نهائية مع البنك (وفقًا للتعديلات وعمليات السحب التي يتم إجراؤها على هذه التسهيلات من وقت إلى آخر) وتسهيلات محددة إضافية يمكن التصديق عليها بواسطة البنك من وقت إلى آخر.

مدير النظام يحمل المعنى المحدد في المصطلح في الملحق ٢.

الضرائب تعني أي ضريبة، أو رسم، أو تحصيل، أو تكليف، أو رسوم أخرى، أو سحب ذي طبيعة مماثلة (بما في ذلك أي غرامة أو فائدة مستحقة الدفع فيما يتعلق بأي حالة عدم سداد أو أي تأخير في دفع أي من هذه الضرائب).

تحمل المصطلحات المستخدمة المعنى المحدد في المصطلح في البند ٢,٥.

الطرف الثالث يعني ويتضمن أي ممثل، أو وكيل، أو بنك، أو جهة نقل سريع، أو بائع، أو أي شخص آخر يعينه البنك لتقديم أو تسهيل تقديم تسهيل عبر الإنترنت للزبون بموجب هذه الاتفاقية.

يتضمن المستخدمون مدير (مديري) الأنظمة وأي موظفين، أو وكلاء، أو ممثلين تابعين للزبون قد يتم تعيينهم من وقت إلى آخر بواسطة مدير الأنظمة لإنشاء طلبات عبر الإنترنت بالنيابة عن الزبون.

١,٢ التفسير

١,٢,١ ما لم تظهر دلالة مغايرة، فإن أي إشارة في هذه الاتفاقية إلى:

أ. تعديل: يتضمن أي ملحق، أو استبدال، أو تمديد (سواء لتاريخ الاستحقاق أو غير ذلك)، أو إعادة صياغة، أو إعادة سن أو استبدال (بغض النظر عن حجمه، وسواءً كان أو لم يكن أكثر إلزامًا) ويتم تفسيره بناءً على ذلك؛

ب. شخص: يعني أي شخص، أو مؤسسة، أو شركة، أو نقابة، أو حكومة، أو ولاية، أو مكتب ولاية، أو أي جمعية، أو أمانة، أو شراكة (سواءً كان أو لم يكن ذا شخصية اعتبارية منفصلة)، أو اثنين أو أكثر مما سبق؛

ت. اللائحة: تتضمن أي لائحة، أو قانون، أو توجيه رسمي، أو طلب (سواء كانت اللوائح إرشادية أو تنفيذية أو قانونية))لأي هيئة حكومية، أو هيئة حكومية دولية، أو هيئة إقليمية أو دولية أو عالمية، أو وكالة، أو قسم، أو سلطة، أو مؤسسة أخرى تنظيمية أو ذات تنظيم ذاتي؛

ث. نص القانون: هو إشارة إلى ذلك النص وتعديله أو إعادة سنه؛

ج. الوقت من اليوم: هو إشارة إلى التوقيت المعتمد في الخليج؛

١,٢,٢ ما لم يقتضِ السياق غير ذلك، تحمل صيغة المفرد معنى الجمع والعكس صحيح؛

أ. تشير الكلمات مثل «لما ذكر»، أو «هنا»، أو «فيما يلي» والكلمات ذات المضمون المماثل عند استخدامها في هذه الاتفاقية إلى هذه الاتفاقية ككل، وليس إلى قسم محدد لوحده بهذه الاتفاقية؛

ب. تم وضع عناوين المواد، والبنود، والملاحق في هذه الاتفاقية لتسهيل الرجوع إليها فحسب، ولا تؤثر تلك العناوين بأي شكل من الأشكال على تفسير الأحكام الواردة في هذه المواد، أو البنود، أو الملاحق؛

٢. اتفاقية استخدام منصة التجارة الإلكترونية

بتوقيع هذه الاتفاقية والاستفادة من التسهيل عبر الإنترنت، يوافق الزبون بموجبه على الالتزام بـ (١) شروط وأحكام هذه الاتفاقية في جميع الأوقات، و(٢) الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقيات/مستندات القروض النهائية الموقّعة بين البنك والزبون للاستفادة من التسهيلات المصدق عليها و/أو الخدمات المصرفية، و(٣) أي شروط وأحكام يمكن تطبيقها على أي تسهيل مصدق عليه أو خدمات مصرفية، وتعديلاتها، وتغييراتها، وتبديلها من وقت إلى آخر بواسطة البنك.

٢,١ توفير طلب استخدام منصة التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت للزبائن

٢,١,١ يجوز للزبون الاستفادة من التسهيل عبر الإنترنت للاستفادة من تسهيل واحد، أو جميع التسهيلات المصدق عليها، أو الخدمات المصرفية، وفقًا للعملية الموضحة في الملحق ١ بهذه الاتفاقية. يجوز تحميل طلب عبر الإنترنت وتنفيذه من خلال منصة التجارة الإلكترونية على النحو المشار إليه في هذه الاتفاقية.

٢,١,٢ يقوم الزبون بإعلام البنك، بعد توقيع هذه الاتفاقية، بطبيعة طلباته عبر الإنترنت التي يعتزم إجراءها على منصة التجارة الإلكترونية (شريطةَ أن تكون جميع الطلبات عبر الإنترنت مقدمة للاستفادة من التسهيلات المصدق عليها أو الخدمات المصرفية). يجوز للزبون، وفقًا لشروط هذه الاتفاقية، اختيار إضافة، و/أو حذف، و/أو تغيير الخدمات أو الخيارات التي ينتفع بها من خلال تقديم إعلان رسمي بذلك إلى البنك، شريطةَ أن يكون ذلك فيما يتعلق بالتسهيلات المصدق عليها أو الخدمات المصرفية.

٢,١,٣ يخضع كل طلب عبر الإنترنت لشروط وأحكام التسهيل المصدق عليها أو الخدمات المصرفية. تنطبق أيضًا الشروط والأحكام السارية على حساب الزبون على تقديم التسهيل عبر الإنترنت وتُقرأ بالتزامن مع شروط هذه الاتفاقية.

٢,١,٤ يجوز للبنك مراجعة شروط وأحكام استخدام منصة التجارة الإلكترونية وتدقيقها من وقت إلى آخر حسب تقديره الخاص. يقوم البنك بإشعار المستخدمين المسجلين من خلال عنوان البريد الإلكتروني المسجل الخاص بالزبون و/أو وسائل الاتصال الأخرى حسبما يراه ضروريًا بشأن أي تعديل قبل ١٥ يومًا من بدء سريانه، وينطبق على دخول الزبون إلى منصة التجارة الإلكترونية فيما بعد واستخدامها. في حال عدم موافقة الزبون على التعديل، يُخطر الزبون البنك بذلك كتابةً وفي أي حال فورًا، ويتوقف الزبون عن أي استخدام إضافي لمنصة التجارة الإلكترونية، وفي حال عدم القيام بذلك، يعتبر الزبون بعد انتهاء فترة الـ ١٥ يومًا موافقاً على التعديل، ولذلك يكون ساريًا بعد إجراء التعديلات اللازمة.

٢,١,٥ يحق للبنك وحده، في جميع الأوقات، تحديد صيغة وطريقة توفير التسهيل عبر الإنترنت للزبون، ويحتفظ البنك بموجبه بالحق حسب تقديره الخاص والمطلق في رفض أو إلغاء أو رفض أي طلب عبر الإنترنت مرفوع بواسطة الزبون دون تحديد أي سبب لهذا الإلغاء أو الرفض.

٢,١,٦ يخضع أي طلب يقدّمه الزبون عبر الإنترنت بموجب هذه الاتفاقية للقانون المعمول به، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القانون التجاري، وجميع الأحكام، واللوائح، والقواعد الإرشادية التي تصدر فيما بعد بواسطة البنك المركزي العُماني والحكومة

المركزية، وأي قواعد أو إجراءات عرفية يتبعها البنك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القواعد الموحدة لضمانات الطلب، والقواعد والأعراف الدولية للتسهيلات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، وأي قواعد إرشادية أخرى).

٢,٢ إجراءات تقديم الطلبات من خلال تسهيل التمويل التجاري عبر منصة التجارة الإلكترونية بالإنترنت للمعاملات

بنك مسقط
bank muscat

أ. وفقًا لهذه الاتفاقية، يحصل الزبون على التسهيل لتقديم طلبات للاستفادة من معاملات التمويل التجاري عبر الإنترنت من خلال منصة التجارة الإلكترونية، تتم معالجة الطلبات لاحقًا بواسطة نظام معالجة داخلي تابع للبنك (يرجى الرجوع إلى البند ٣ للاطلاع على الرسوم والغرامات).

ب. يقدم الزبون (من خلال الأشخاص المفوضين) طلبًا عبر الإنترنت من خلال قنوات الطلب بالإنترنت ومن خلال رفع نسخ من المستندات المستندات ذات الصلة حسب الاقتضاء والمذكورة في الملحق أدناه لإنشاء وإجراء معاملة التمويل التجاري لإحدى التسهيلات المصدق عليها أو خدمات مصرفية محددة.(ج)

ج. لمعالجة أي طلب عبر الإنترنت، يقدم الزبون أيضًا المستندات الأصلية ذات الصلة، إذا لزم الأمر، للفرع الأساسي أو لفرع التعامل.

د. يقوم البنك بالتحقق من الطلب المقدم عبر الإنترنت، وفي حال وجود أي نقص في الطلب أو المستندات نفسها، يخطر البنك الزبون كتابة عبر البريد الإلكتروني المسجل الخاص بالزبون و/أو غيره من وسائل الاتصال حسبما يراه ضروريًا لتقديم التوضيح و المعلومات/ المستندات اللازمة، إن وُجِد. يصحح الزبون الخطأ ويرفع و/أو يقدم / يعيد تقديم المستندات وفقًا لتعليمات البنك.

هـ. عند إتمام الطلب بنجاح وبمجرد التحقق من المستندات المقدمة من جانب الزبون بما يستوفي متطلبات البنك، يعالج البنك المعاملة ويرسل إشعارًا للزبون على بريده الإلكتروني المسجل.

٢,٣ الطلب عبر الإنترنت

أ. لأغراض الاستفادة من التسهيل عبر الإنترنت، يحمّل الزبون الطلبات عبر الإنترنت

بالطريقة المحددة في هذه الاتفاقية وعلى النحو الذي يحدده البنك للزبون من وقت إلى آخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، سداد أي رسوم ومصاريف مطبقة على الطلب عبر الإنترنت.

ب. عند تحميل طلب عبر الإنترنت، يحق للبنك تمامًا (لكن ليس إلزامًا) معالجة الطلب وفقًا للقانون المعمول به والإجراءات المتبعة أو التي يلتزم البنك بها.

ج. يفترض البنك أن كل طلب عبر الإنترنت صحيح وأصلي، ويصدر بواسطة شخص مفوض، ولا يعتبر البنك مسؤولًا عن تنفيذه لتلك التعليمات. يعتبر أي طلب عبر الإنترنت يستلمه البنك من الشخص المفوض صحيحًا، ودقيقًا، وأصليًا، وموثوقًا به، ونهائيًا.

د. في حال رغبة الزبون في التراجع عن/سحب طلب عبر الإنترنت و/ أو ايقاف الاجراءات على أي طلب عبر الإنترنت، يسعى البنك، قدر الإمكان، لإيقاف الاجراءات على هذه المعاملة، ومع ذلك، لا يتحمل البنك مسؤولية معالجة أي معاملة قيد التنفيذ بعد إلغاء أو إيقاف المعاملة التي استلمها البنك من الزبون.

٢,٤ الطلب عبر الإنترنت مقيد بحد الائتمان/توافر الزبون

لا يخضع البنك لأي التزام للامتثال بأي معاملة دفع، أو إجراء أي تحويل نقدي، أو إصدار أي خطاب اعتماد مستندي أو خطاب ضمان بالنيابة عن الزبون الذي يتجاوز حد الائتمان المتوفر/حد التمويل التجاري/الرصيد المتوفر (لإنشاء حد احتياطي) في حساب الزبون المحدد لتعليمات الدفع بموجب التسهيلات المصدق عليها أو الخدمات المصرفية. يخضع أي تسهيل عبر الإنترنت يقدمه البنك بموجب هذه الاتفاقية للقانون المعمول به.

٢,٥ شروط الاستخدام

تخضع الآلية، والإجراء التشغيلي لمعالجة الطلب عبر الإنترنت، والطريقة التي يدير بها الزبون منصة التجارة الإلكترونية للشروط والأحكام التي يحددها البنك من وقت إلى آخر (شروط الاستخدام).

٣. المصروفات والرسوم

٣,١ يوافق الزبون على سداد جميع المصروفات والرسوم (بما في ذلك رسوم الصيانة لمرة واحدة وأي رسوم ناتجة عن التقصير) التي يفرضها البنك من خلال إرسال إشعار كتابي مسبق مدته ٣٠ (ثلاثون) يومًا إلى الزبون فيما يتعلق بتوفير صلاحية الوصول إلى منصة التجارة الإلكترونية ولتوفير التسهيل عبر الإنترنت. كما يتحمل الزبون مسؤولية سداد الضرائب المطبقة لتوفير الطلب عبر الإنترنت بالإضافة إلى الرسوم.

٣,٢ بالإضافة إلى الرسوم المحددة أعلاه والنفقات المستحقة الدفع على الزبون فيما يتعلق بمنصة التجارة الإلكترونية، يتحمل الزبون أيضًا مسؤولية سداد أي مصروفات ورسوم أخرى مطبقة على التسهيل المطلوب المصدق عليه أو الخدمات المصرفية وفقًا للمستندات النهائية الموقّعة بين البنك والزبون.

٣,٣ يجوز للبنك الخصم من حساب الزبون في أي مرحلة لاسترداد الرسوم المستحقة على الزبون للبنك كجزء من استفادته من التسهيل عبر الإنترنت من خلال منصة التجارة الإلكترونية.

٣,٤ في حال عدم سداد الزبون لرسوم ومصروفات أي طلب عبر الإنترنت يعالجه البنك، يتحمل الزبون مسؤولية سداد الغرامات الناتجة عن التقصير، على النحو الذي يحدده البنك من وقت إلى آخر، المحسوبة على الرسوم و/أو المصروفات غير المدفوعة حتى يوم الإدراك الفعلي لهذه المصروفات.

٤. السرية

٤,١ يوافق كل طرف على أن تكون جميع المعلومات، والبيانات، والمحتوى المقدم فيها، والتي يتم الحصول عليها بموجبه أو من خلال منصة التجارة الإلكترونية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اسم المستخدم وكلمة المرور بما في ذلك المحتوى الذي يرفعه البنك)، معلومات سرية (ويُشار إليها فيما يلي بالمعلومات السرية). لا تتضمن المعلومات السرية أي مواد تسويقية أو ترويجية يوفرها البنك على منصة التجارة الإلكترونية.

٤,٢ يوافق الزبون على:

أ. عدم إفشاء المعلومات السرية لأي طرف ثالث في أي وقت من الأوقات إلا على أساس الحاجة إلى المعرفة للأشخاص المفوضين التابعين له و/أو أطراف أخرى مصرح لها كتابةً من البنك؛

ب. وعدم استخدام المعلومات السرية لأي سبب آخر بخلاف المقصود بموجب الاتفاقية؛

ج. ممارسة نفس القدر من الاهتمام والحرص لحماية المعلومات السرية الذي قد يبذله الزبون لحماية معلوماته السرية ذات الطبيعة المماثلة، على ألا تقل عن درجة الحماية المعقولة.

د. قد يتعين على البنك مشاركة، أو تخزين، أو إرسال معلومات سرية خاصة بالزبون أو أي من حسابات الزبون، داخل المجموعة/الشركات التابعة للبنك أو من خلال أي وكيل أو طرف ثالث يستعين به البنك لغرض توفير التسهيل عبر الإنترنت أو للمحافظة على علاقة البنك بصورة عامة مع الزبون. تتم مشاركة، أو تخزين، أو إرسال أي من هذه المعلومات السرية على أساس سري ويسعى البنك إلى الحفاظ على السرية التامة لهذه المعلومات السرية داخل المجموعة/ الشركات التابعة للبنك ما لم: (أ) يوافق الزبون على خلاف ذلك كتابة، و(ب) حيثما يصدر البنك المركزي العُماني تعليمات، و(ت) يصلنا أي أمر من محكمة ذات اختصاص قضائي للإفصاح لمدققي الحسابات، أو الاستشاريين، أو المحاسبين، أو المحامين، أو الوكلاء الآخرين، أو المستشارين، أو الممثلين التابعين له، و(ث) تكون هذه المعلومات السرية متوفرة بالفعل ضمن نطاق المعلوم العام، و(ج) يتم الحصول على هذه المعلومات من خلال مصدر خارجي مستقل.

بنك مسقط
bank muscat

٥. حق المقاصة والحجز

بغض النظر عن أي شيء يخالف ما ورد في هذه الاتفاقية أو أي مستند آخر، يمنح الزبون بموجبه البنك حق الحجز وحق المقاصة على حساب الزبون وكل من حسابات الزبون، وأصوله، وأوراقه المالية التي تكون الآن أو في أي وقت بعد ذلك في حيازة البنك، أو تحت تصرفه، أو في حيازة أو تصرف أي طرف ثالث يتصرف بالنيابة عن البنك بما في ذلك حق دمج وتوحيد جميع حسابات الزبون المحتفظ بها لدى البنك ومقاصة أو نقل ملكية أي مبالغ قائمة مقيدة بواحد أو أكثر من هذه الحسابات للسداد إلى البنك أي مستحقات معلّقة مستحقة على الزبون فيما يتعلق بالطلب عبر الإنترنت المنتفع به.

٦. التعويض

٦,١ يوافق الزبون بموجبه، وعلى نفقته الخاصة، ويقوم بتعويض ودفع الضرر عن البنك، وشركاته التابعة، وشركاته، وشركائه، وجميع مديريهم، ومسؤوليهم، وموظفيهم، ووكلائهم، والشركات التابعة لهم، ومديريها المعنيين، ومسؤوليها، وموظفيها (كل منهم طرف معوّض ومحمي) عند الطلب من وضد كل وبعض الإجراءات، والدعاوى، والقضايا، والنزاعات، والمطالبات، والطلبات، والتعويضات، والمصروفات، والتكاليف، والنفقات مهما كانت (بما في ذلك الرسوم والأتعاب القانونية والمهنية المتكبدة، أو التي يتم تكبدها، أو من المحتمل أن يتم تكبدها بواسطة أي طرف معوّض ومحمي في الدفاع) يتم تقديمها، أو المطالبة بها، أو رفعها ضد وتكبدها بواسطة البنك بسبب أي إجراء، أو سهو، أو خطأ بواسطة الزبون أو بواسطة طرف ثالث (شريطة ألا يحدث ذلك بسبب أي إهمال جسيم، أو تقصير متعمد، أو احتيال من البنك، أو ممثليه المفوضين، أو موظفيه، أو وكلائه في معالجة الطلب عبر الإنترنت) ويحق له بشكل خاص التعويض عند وقوع أي مما يلي:

أ. أي فعل إغفال بواسطة الزبون، أو شخص مفوض، أو أي مستخدم، أو موظفين، أو ممثلين ناتج عن مخالفة الزبون لأي شرط أو أحكام منصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية؛

ب. أي مطالبة يقدمها أي مستفيد أو طرف ثالث فيما يتعلق بمبلغ، أو تسليم، أو تسليم متأخر، أو دفع نقدي احتيالي، أو أي أمور أخرى متعلقة بالطلب عبر الإنترنت بموجب هذه الاتفاقية، يقدمها البنك، وموظفوه، وممثلوه بموجبه؛

ج. أي نفقات قد يتحملها البنك بسببه أو أي من موظفيه، أو ممثليه، أو مسؤوليه بحيث يكون مطلوبًا منه المشاركة في أي دعاوى أو قضايا بموجب القانون المعمول به بما في ذلك وفقًا لأحكام القانون التجاري، أو

د. أي تورط من الزبون في أي معاملات مشتبه بها أو احتيال؛ أو

هـ. أي خطأ، أو تقصير، أو احتيال، أو تزوير، أو سهو، أو تصرفات، أو إهمال من موظفي الزبون، أو موظفيه، أو مراسليه، أو وكلائه الفرعيين، أو أي وكلاء آخرين بأي طريقة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية؛

٦,٢ يوافق الزبون على استمرار التزام تعويض الزبون للبنك بعد إنهاء هذه الاتفاقية.

٧. حد المسؤولية

٧,١ لا يتحمل البنك و/أو موظفوه و/أو مديروه و/أو وكلاؤه الخارجيون و/أو ممثلوه مسؤولية أي عدم صحة، أو خطأ، أو تأخير، أو سهو لـ (أ) أي بيانات، أو معلومات، أو رسائل (بما في ذلك المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني أو بطريقة أخرى) يتم تقديمها بواسطة الزبون أو بالنيابة عنه أو (ب) أي خسارة أو ضرر ناشئ عن أو يحدث بسبب عدم صحة، أو خطأ، أو تأخير، أو سهو، أو عدم أداء، أو انقطاع في أي من هذه البيانات، أو المعلومات، أو الرسائل (بما في ذلك المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني أو بطريقة أخرى). لا يتحمل البنك، وموظفوه، ووكلاؤه، وممثلوه مسؤولية أي أفعال أو أنشطة خاصة بأي وكلاء خارجيين و/أو ممثلين معينين بواسطة البنك. كما لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة، أو ضرر، أو تأخير يتم تكبده بسبب أفعال وكيل خارجي و/أو ممثلين.

٧,٢ يوافق الزبون ويقر بموجبه بأن البنك، وموظفيه، ومديريه، ووكلاءه الخارجيين (بما في ذلك أي مزود نظام دفع)، و/أو الممثلين المعينين بواسطة البنك (إلا في حالة الإهمال الجسيم، أو التقصير المتعمد، أو الاحتيال بواسطة البنك، أو وكلائه، أو موظفيه، أو ممثليه) لا يتحملون المسؤولية ولا يتم تحميلهم المسؤولية عن أي أضرار مهما كانت، سواء كانت هذه الأضرار مباشرة، أو غير مباشرة، أو طارئة، أو تبعية وبغض النظر عما إذا كانت أي مطالبة قائمة على أساس خسارة أرباح، أو انقطاع أعمال، أو معلومات مقدمة، أو مفصح عنها بواسطة البنك فيما يتعلق بحسابات الزبون أو أي معاملة تمت بواسطة الزبون من خلال طلب عبر الإنترنت إن وُجِد أو أي خسارة بأي شكل أو نوع مهما كانت، وسواء تم تكبدها بواسطة الزبون أو بواسطة أي شخص آخر. كما يتعهد ويوافق الزبون بشكل نهائي ولا رجعة فيه على الامتثال للوائح والقواعد الإرشادية والالتزامات التي قد يتم إصدارها بواسطة مزودي نظام خارجيين من وقت إلى آخر كما لو أنها مضافة بعد إجراء التعديلات اللازمة في هذه الاتفاقية دون مزيد من الأفعال أو الأعمال.

٧,٣ ينفذ البنك فقط تلك الطلبات عبر الإنترنت المستلمة من شخص مفوض من خلال قنوات/وسائط معترف بها عبر تسجيل دخول موثق. لا يتحمل البنك المسؤولية ولا يتم تحميله المسؤولية لقيامه بالتصرف وفقًا لأي معلومات أو تعليمات مستلمة من أشخاص مفوضين ولا يقع على البنك أي التزام بالتحقق من صحة أي من المعلومات المقدمة عن طريق أشخاص مفوضين، إذا كانت هذه المعلومات مطابقة للتفاصيل المسجلة الخاصة بالزبون.

٧,٤ لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسائر، أو تأخيرات، أو عدم استجابة، أو أضرار قد يتكبدها الزبون فيما يتعلق بأي دفع و/أو تحصيلات يقوم بها البنك بالنيابة عن الزبون تحدث بسبب أي خطأ، أو تقصير، أو عطل فني، أو خسارة أثناء النقل، أو احتيال، أو غير ذلك، بما في ذلك ما ينتج بسبب تعطل أنظمة التشغيل أو أي متطلب من متطلبات القانون المعمول به إلا إذا كان التأخير يُعزى بشكل مباشر للبنك بسبب الإهمال الجسيم أو الاحتيال.

٧,٥ يفعل البنك ما بوسعه لحماية منصة التجارة الإلكترونية من الفيروسات، أو البرامج الخبيثة، أو المحتوى الضار، ومع ذلك لا يتم تحميل البنك مسؤولية أي أذى، أو خسارة، أو ضرر قد يحدث لأي زبون. لا يتحمل البنك مسؤولية أي وصول غير مصرح به، أو تبديل، أو إرسال للبيانات، أو أي مواد مرسلة أو مستلمة، أو أي معاملة مدخلة من خلال منصة التجارة الإلكترونية أثناء تحميل/معالجة طلب عبر الإنترنت.

٧,٦ يتحمل الزبون وحده مسؤولية المعاملات التي يجريها بنفسه عبر منصة التجارة الإلكترونية. لا يتحمل البنك مسؤولية أي معاملة غير قانونية و/أو احتيالية يقوم بها الزبون على منصة التجارة الإلكترونية ولا أي خطأ، أو خسارة، أو تأخير يحدث بسبب هذه المعاملات.

٨. الإقرارات والضمانات

يقدم كل طرف الإقرارات والضمانات التالية اعتبارًا من تاريخ هذه الاتفاقية وتعتبر هذه الإقرارات والضمانات متكررة في كل يوم حتى إنهاء هذه الاتفاقية:

أ. يقر البنك ويضمن:

(١) أنه يتمتع بالسلطة والصلاحية لإبرام المعاملات المقصودة بموجب هذه الاتفاقية، وتحريرها، وتنفيذها؛

(٢) أن تشكل الالتزامات المقدمة في هذه الاتفاقية التزامات قانونية، وسارية، وملزمة للبنك؛

(٣) ألا تخالف شروط وأحكام هذه الاتفاقية أيًا من أحكام القانون المعمول به.

ب. يقر الزبون ويضمن:

(١) فيما يتعلق بالزبائن من الشركات ، تضمن الشركة بأنها مؤسسة مسجلة وقائمة بموجب القانون المعمول به وأن لديها الأهلية لإبرام هذه الاتفاقية وتحريرها وفقًا لوثائقها التأسيسية وللقانون المعمول به.

ج. فيما يتعلق بالزبون الذي يكون شركة تضامن، يضمن الزبون أنه/أنها وكلًا من شركائه عاقل ويتمتع بالأهلية لإبرام التزاماته وتنفيذها بموجب هذه الاتفاقية وأنه ليس غير مؤهل بطريقة أخرى بموجب أحكام القوانين التجارية وأي قانون آخر معمول به.

(١) تشكل هذه الاتفاقية عند تحريرها بواسطة الزبون التزامات قانونية، وسارية، وملزمة لذلك الزبون وتسري وفقًا لوثائقها الدستورية وعقد الشراكة (حسب ما هو ذو صلة).

(٢) إن تحرير الزبون، وتوقيعه، وإبرامه، وأداءه المعاملات المقصودة من هذه الاتفاقية لا ولن:

أ. يتعارض مع أي قانون معمول به ويخضع الزبون له؛ و/أو

ب. ينتج عن أي شروط أو يشكل مخالفة لأي تعهدات، أو شروط، أو أحكام بموجب أي اتفاقية قائمة يكون الزبون طرفًا فيها.

(٣) جميع التصريحات الرسمية، أو الأذونات، أو التراخيص المطلوبة أو المرغوب فيها:

أ. لتمكين الزبون من إبرام العقود قانونيًا، وممارسة حقوقه، والامتثال لالتزاماته، وإتمام المعاملات المقصودة بموجب هذه الاتفاقية؛

ب. ولضمان مشروعية، وصحة، والتنفيذ الملزم، وسريان هذه الاتفاقية؛

ج. ولجعل هذه الاتفاقية مقبولة كدليل تم الحصول عليه ويكون ساريًا ونافذًا.

(٤) يقر الزبون بأنه قد قرأ، وفهم، ووافق على شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

(٥) لا توجد أي قضايا، أو دعاوى، أو نزاعات معلقة، أو تهدد، أو تؤثر على الزبون ويكون من شأنها التأثير على قدرة الزبون وصلاحيته في إبرام التزاماته والوفاء بها بموجب هذه الاتفاقية.

(٦) الزبون لم يتعرض، بشكل طوعي أو غيره، للتهديد أو الشروع أو الخضوع أو بدء إجراءات إفلاس، أو إعسار، أو تصفية، أو إنهاء عند إبرام هذه الاتفاقية.

٩. تعهدات الزبون

يوافق الزبون ويتعهد بموجبه:

٩,١ بأن الزبون هو المسؤول وحده عن صحة أي طلب عبر الإنترنت يقوم بتحميله بنفسه على منصة التجارة الإلكترونية تماشيًا مع ما يحدده البنك من وقت إلى آخر.

٩,٢ يقدم الزبون إشعارًا كتابيًا مسبقًا مدته ١٤ (أربعة عشر) يومًا للبنك قبل إجراء أي تغيير في الأشخاص المفوضين أو تفاصيلهم. تسري أي من هذه التغييرات التي أبلغ الزبون بها البنك بعد انتهاء فترة ١٤ (أربعة عشر) يوم عمل من استلام البنك إشعارًا / تنويهًا بهذه التغييرات من الزبون.

٩,٣ يخطر الزبون فورًا البنك كتابة بأي استخدام غير مصرح به لمعلومات الوصول فيما يتعلق بمنصة التجارة الإلكترونية أو خرق أمني آخر مشتبه به. يوافق الزبون على أنه يتحمل مسؤولية أي سوء استخدام يُعزى إلى قيام الزبون بالمنح عمدًا أو من خلال الإهمال شخصًا غير مفوض بالوصول إلى المعلومات التي تُمكِّن هذا الشخص من الوصول إلى منصة التجارة الإلكترونية باعتباره أحد الأشخاص المفوضين من الزبون.

٩,٤ يضع الزبون الإجراءات القياسية الداخلية الضرورية لضمان وصول الأشخاص المفوضين وقدرتهم على تسجيل الدخول إلى منصة التجارة الإلكترونية ويحافظ على سرية وعدم إفشاء معلومات الوصول (بما في ذلك اسم المستخدم و/أو كلمة المرور) لأي شخص آخر. يوافق الزبون على الامتثال وضمان امتثال كل شخص مفوض لشروط هذه الاتفاقية وأي تعليمات أو توصيات أخرى قد يصدرها البنك للزبون فيما يتعلق بالأمن المتعلق باستخدام الطلبات عبر الإنترنت ومنصة التجارة الإلكترونية ويتحمل وحده مسؤولية إعداد، وصيانة، ومراجعة ترتيباته الخاصة بالأمن فيما يتعلق بالوصول إلى واستخدام منصة التجارة الإلكترونية، أو اتصالاتها عن بُعد، أو الحاسوب، أو المعدات الإلكترونية الأخرى، أو النظام، أو المعلومات المخزنة فيه.

٩,٥ يتعهد الزبون بضمان عدم قيامه بـ: (١) استخدام، أو نسخ وتعديل، أو ترجمة، أو دمج، أو إنشاء أعمال مشتقة من منصة التجارة الإلكترونية باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في شروط الاستخدام، و(٢) تعطيل أو إبطال أي سمة تحكم للترخيص على منصة التجارة الإلكترونية، و(٣) هندسة عكسية، أو تفكيك منصة التجارة الإلكترونية، أو السماح بأي إجراء من هذا القبيل، إن وُجِد؛ أو (iv) بيع، أو توزيع، أو إقراض، أو ترخيص من الباطن، أو إيجار، أو تأجير كل أو بعض الأجزاء من حقوق وصوله إلى منصة التجارة الإلكترونية، و(٤) استخدام منصة التجارة الإلكترونية لتطوير أو تعزيز أي منتج يتنافس، بشكل مباشر أو غير مباشر، حسب رأي البنك الخاص، مع المنتجات والخدمات التي يعرضها البنك، و(٥) استخدام منصة التجارة الإلكترونية بأي شكل من الأشكال قد ينتهك أي حقوق ملكية فكرية للغير، أو (٦) استخدام منصة التجارة الإلكترونية بطريقة قد تخالف أي قانون معمول به.

٩,٦ يوافق الزبون ويتعهد بالامتثال لكل الطلبات المعقولة للمساعدة من البنك فيما يتعلق بمحاولة استعادة أي خسائر أو لتحديد الاختراقات الأمنية الفعلية أو المحتملة.

٩,٧ جميع المعاملات المتأثرة من خلال أو بواسطة منصة التجارة الإلكترونية لمنح تفاصيل و/أو تعليمات للبنك أو التواصل بطريقة أخرى مع البنك فيما يتعلق بطلب عبر الإنترنت أو من خلال وسائل اتصال عن بُعد أخرى يتسلمها البنك، تشكل التزامًا قانونيًا ومعاملات نافذة.

٩,٨ يبرم الزبون ويحرر المستندات الإضافية وينفذ الإجراءات الضرورية أو التي يطلبها البنك بشكل معقول لتنفيذ أو إثبات المعاملات المنفذة أو المقصودة بموجب طلب عبر الإنترنت.

٩,٩ يخطر الزبون البنك فورًا بأنه أصبح على علم بأي سرقة، أو احتيال، أو نشاط غير قانوني، أو خسارة، أو ضرر، أو سوء استخدام آخر فيما يتعلق بالطلب عبر الإنترنت أو فيما يتعلق بأي وثائق، أو اتصال، أو مستند دفع ذات صلة.

٩,١٠ يقبل الزبون بشكل نهائي لا رجعة فيه ويوافق على تحمله مسؤولية جميع الإجراءات الخاصة بالأشخاص المفوضين وأي تفويض للزبون قد يمنحه البنك أو يقبله فيما يتعلق بأي طلب عبر الإنترنت ينتفع به الزبون.

٩,١١ يضمن الزبون منع انتشار الفيروسات والبرامج الخبيثة من خلال التحقق من جميع الأجهزة والبرامج المستخدمة لإرسال البيانات إلى البنك. يشغل الزبون أيضًا برنامج فحص مضادًا للفيروسات/كشف عن الفيروسات على جهاز (أجهزة) الكمبيوتر المستخدم/ة لإرسال البيانات إلى البنك.

بنك مسقط
bank muscat

٩,١٢ يوافق الزبون ويؤكد أن جميع المعاملات المنفذة بواسطة البنك وفقًا لأحد الطلبات عبر الإنترنت سيتم تنفيذها بشكل صارم وفقًا للشروط والأحكام المصدق عليها وحسب قواعد البنك الإرشادية القائمة لإصدار خطابات الاعتماد، أو خطابات الضمان، أو غيرها من المعاملات وتماشيًا مع القواعد الإرشادية التنظيمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القواعد واللوائح.

التي وضعها البنك المركزي العُماني، والقانون التجاري، والقواعد والأعراف الدولية للتسهيلات المتعلقة بالاعتمادات المستندية وغيرها من القواعد، واللوائح، والسياسات، على النحو المعمول به.

٩,١٣ الخدمات التفاعلية

٩,١٣,١ يتعهد الزبون ويؤكد أنه قد تحتوي منصة التجارة الإلكترونية على لوحات رسائل، وغرف دردشة، وصفحات ويب شخصية، وملفات تعريفية، منتديات، ولوحات نشرات، وغيرها من السمات التفاعلية (يُشار إليها معًا بالخدمات التفاعلية) التي تتيح للزبون، والأشخاص المفوضين التابعين له، والمستخدمين إرسال محتوى أو مواد، أو تقديمها، أو نشرها، أو عرضها، أو نقلها للزبائن الآخرين (يُشار إليها بـ «نشر») على منصة التجارة الإلكترونية أو من خلالها.

٩,١٣,٢ يوافق الزبون ويتعهد بضمان امتثال أي مساهمة يجريها الزبون أو أي أشخاص مفوضين أو مستخدمين تابعين للزبون (مساهمات الزبون) لشروط الاستخدام المبينة. وتعتبر مساهمات الزبون غير سرية وغير مملوكة. يمنح الزبون بموجبه البنك، وجميع شركاته الفرعية، وشركاته التابعة، وخلفائه، والمتنازل لهم حقًا قابلًا للنقل وترخيص استخدام عالمي النطاق، ودائمًا، وخاليًا من حقوق الملكية، ومدفوعًا بالكامل، وقابلًا للترخيص من الباطن، وغير حصري لاستخدام، ونسخ، وتعديل، وأداء، وعرض، وتوزيع، ونشر، وإعداد أعمال مشتقة، وإقرار، وكشف بطريقة أخرى للغير أي مواد من هذا القبيل. تظل الحقوق والتراخيص الماثلة لاستخدام مساهمات الزبون سارية بعد انتهاء هذه الاتفاقية. ومع ذلك، لا يتحمل البنك مسؤولية أو التزامًا نحو طرف ثالث، عن محتوى أو صحة أي مساهمة للزبون يتم نشرها بواسطة أي شخص مفوض على منصة التجارة الإلكترونية.

٩,١٣,٣ يتعهد الزبون ويقبل أنه يحق للبنك في أي وقت من الأوقات (١) مراقبة الخدمات التفاعلية، أو (٢) حذف أو رفض نشر أي محتوى أو مواد وفقًا لتقدير البنك وحده، أو (٣) اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بأي محتوى أو مواد قد يراها البنك ضرورية وملائمة حسب تقديره الخاص، إذا اعتقد البنك أن هذا المحتوى أو المواد تخالف شروط الاستخدام، أو تنتهك حق الملكية الفكرية أو حقًا آخر لأي شخص أو كيان، أو تهدد السلامة الشخصية لأي أشخاص مفوضين بالمنصة أو الجمهور، أو قد تنشئ مسؤولية على البنك، أو (٥) اتخاذ إجراء قانوني ملائم، بما في ذلك الإحالة إلى فرض القانون أو لأي استخدام غير قانوني أو غير مصرح به لمنصة التجارة الإلكترونية، أو (٦) إنهاء أو تعليق الوصول إلى كل أو بعض أجزاء منصة التجارة الإلكترونية لأي مخالفة بهذه الاتفاقية.

١٠. المدة والإنهاء

يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية لدواعي الملاءمة دون إرسال إشعار كتابي للزبون. يجوز للزبون إنهاء هذه الاتفاقية من خلال إرسال إشعار كتابي مدته ٦٠ (ستون) يومًا للبنك.

لتجنب الشك، أي إشعار إنهاء يرسله الزبون يجب استلامه على الأقل في آخر يوم عمل من الشهر السابق لهذا الإشعار ليعتبر ساريًا في الشهر التالي.

يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري، في أي وقت خلال مدة سريان هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

أ. في حال أحدث الزبون خرقًا لأي شروط أو أحكام بهذه الاتفاقية.

ب. إذا تعرض الزبون للإفلاس، أو بدأ اجراءات التصفية، سواءً كانت طوعًا أو غير ذلك، أو عجز عن سداد ديونه عند استحقاقها، أو اعتزم إجراء تنازل عام، أو ترتيب، أو تسوية مع أو لصالح دائنيه، أو تم تعيين مصفي ليصادر كل أو جزء من أصوله أو تقديم عريضة للإعسار، أو التصفية، أو الإفلاس ضد الزبون.

ج. أصبح الزبون طرفًا باندماج، أو منفصلًا من اندماج، أو دمج، أو كانت هناك تغييرات كبيرة أخرى في ملكية الزبون أو في النظام الأساسي للزبون.

١٠,١ بغض النظر عما سبق، تعتبر أي حقوق، والتزامات، ومسؤوليات ناشئة بموجب هذه الاتفاقية قبل الإنهاء ملزمة للطرفين وتستمر بعد إنهاء الاتفاقية. تظل جميع الشروط والأحكام الأخرى سارية وملزمة للزبون حتى تصبح جميع الالتزامات والمسؤوليات الأخرى معفية بالكامل ويؤكد البنك ذلك كتابة.

١١. الظروف الاستثنائية الخارجة عن الإرادة

١١,١ التزامات البنك مقيدة بوقوع أي حدث خارج عن الإرادة وعليه لن يتحمل البنك مسؤولية عدم أداء أو تأخير معالجة أي معاملة متعلقة بطلب عبر الإنترنت والتي نتجت بسبب أي ظرف استثنائي. تتضمن الأحداث الخارجة عن الإرادة، على سبيل المثال لا الحصر، الحرائق، والكوارث، وتعطل المعدات أو خط الاتصال، أو تعطل الأنظمة، أو تعطل الكهرباء، أو الإغلاق، أو الإضراب، أو الحوادث التي لا يمكن تجنبها، أو الكوارث الطبيعية، أو الإرهاب، أو التهديد بالإرهاب، أو الشغب، أو الحرب، أو غيرها من سن، أو إصدار، أو تشغيل أي قانون حكومي معاكس، أو حكم، أو لائحة، أو تحقيق، أو أمر، أو مرسوم، أو طوارئ تمنع البنك من العمل بشكل طبيعي.

١١,٢ لا يعتبر البنك مقصرًا طالما بقي أي سبب أو تأثير من هذا القبيل مستمرًا (شريطة ألا يمنع هذا من تراكم الفائدة أو المبلغ المعلق الذي كان من المقرر سداده لولا تحقق هذا الشرط) وخلال فترة معقولة بعد ذلك ضمن أي التزامات يمكن الوفاء بها. لا يتحمل البنك مسؤولية أي إجراء أو مطالبة، من أي طرف، ناشئة من عدم القدرة على أداء التزاماته للأسباب المذكورة بموجبه.

١٢. القانون المعمول به والاختصاص القضائي

١٢,١ القانون الساري

تخضع وتفسر هذه الاتفاقية وأي التزامات غير تعاقدية ناشئة من أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، وفقًا لقوانين سلطنة عمان.

١٢,٢ الاختصاص القضائي

١٢,٢,١ يوافق الزبون على أن نفس محكمة الاختصاص القضائي المتفق عليها في اتفاقية التسهيل/اتفاقية القرض والتي وفقًا لها يتم توفير التسهيلات المصدق عليها تتمتع بالاختصاص القضائي الحصري لتسوية أي نزاعات، أو دعوى، أو قضايا، أو إجراءات قد تنشأ من أو تتعلق بهذه الاتفاقية (يُشار إليهم معًا بـ «النزاع»).

١٢,٢,٢ لغرض هذا البند ١٢,٢، يتنازل الزبون عن أي اعتراض أمام نفس المحاكم المتفق عليها في اتفاقية التسهيل/اتفاقية القرض والتي وفقًا لها يتم توفير التسهيلات المصدق عليها بناءً على أنها محكمة غير ملائمة أو غير مناسبة لتسوية أي نزاع.

١٢,٢,٣ للحد الذي يسمح به القانون، يجوز للبنك، فيما يتعلق بأي نزاع (نزاعات) رفع (١) دعاوى في أي اختصاص قضائي آخر، و(٢) ودعاوى متزامنة في أي عدد من الاختصاصات القضائية.

١٢,٢,٤ للحد الذي يجوز فيه للزبون في نطاق أي اختصاص قضائي المطالبة لنفسه أو لأصوله الحصانة من الدعاوى، أو التنفيذ، أو المصادرة (سواء في سبيل التنفيذ، قبل الحكم أو خلاف ذلك)، أو عملية قانونية أخرى وللحد الذي في نطاق أي اختصاص قضائي من هذا القبيل يمكن عزوه لنفسه أو لأصوله مثل هذه الحصانة (سواء تمت المطالبة بها أم لا)، يوافق الزبون بموجبه نهائيًا على عدم المطالبة والتنازل بموجبه عن هذه الحصانة.

١٣. الإشعار

١٣,١ المراسلات الكتابية

يجب أن تتم أي مراسلات بموجب هذه الاتفاقية كتابة باللغة الإنجليزية، إلا في حال تم اعتماد غير ذلك من البنك كتابةً، بما في ذلك تحميل هذه المراسلات على منصة التجارة الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو التسليم باليد أو البريد المسجل على العنوان (الخاص بالطرف المعني) المبين في هذه الاتفاقية.

١٣,٢ التسليم

يعتبر أي إشعار أو مراسلات مرسلة إلى طرف عن طريق البريد الإلكتروني، أو التسليم باليد، أو البريد، قد تم استلامها رسميًا بواسطة ذلك الطرف: (١) إذا كانت عن طريق البريد الإلكتروني، بمجرد إرسال الرسالة الإلكترونية، ما لم تُشِر الرسالة إلى فشل التسليم، و(٢) إذا كان عن طريق التسليم باليد، فبمجرد تأكيد إرسال المراسلة على نحو صحيح، و(٤) إذا تم الإرسال بالتسليم المسجل، أو التسليم الخاص، أو البريد المسجل، يكون التسليم قد تم في الساعة ١٠ صباحًا في يوم العمل التالي مباشرة بعد تاريخ الإرسال.

١٣,٣ عنوان البنك: بنك مسقط، المكتب الرئيسي، خدمات التجارة العالمية، بناية رقم: ١٢٠١٤، وحدة سكنية رقم: ٣١١، شارع رقم: ٦٢، مرتفعات المطار، مسقط، سلطنة عُمان

عنوان الزبون:

١٤. أحكام متنوعة

١٤,١ تعيين وكلاء / أطراف ثالثة

يحق للبنك تعيين أي أطراف أخرى حسب ما يراه البنك ضروريًا لتقديم المساعدة فيما يتعلق بتسهيل الطلب عبر الإنترنت. يجوز للبنك تعيين الأطراف الثالثة بحرية دون معرفة الزبون أو موافقته.

١٤,٢ علاقة الموكل بالموكل

تُنشئ هذه الاتفاقية علاقة الموكل بالموكل بين كلٍّ من البنك والزبون ولا تشكل أي علاقة من نوع صاحب عمل بموظف، أو موكل بوكيل، أو أي علاقات أخرى بين الطرفين.

١٤,٣ التنازل

لا يعتبر أي عدم ممارسة أو أي تأخير في ممارسة من جانب البنك لأي حق أو تعويض بموجب هذه الاتفاقية تنازلًا ولا تؤدي أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو تعويض إلى منع ممارسة إضافية أو أخرى لأي حق أو تعويض آخر. تعتبر الحقوق والتعويضات المقدمة في هذه الاتفاقية تراكمية وليست مقصورة على أي حقوق أو تعويضات ينص عليها القانون.

١٤,٤ نقل الملكية

لا يجوز لأي طرف نقل أي من حقوقه، و/أو مسؤولياته، و/أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر. شريطة ألا يقيد أي مما ورد هنا البنك عن تفويض أي من ممثليه وصلاحياته لطرف ثالث.

١٤,٥ النطاق الكامل للاتفاق

تشكل هذه الاتفاقية وغيرها من النماذج/الخطابات/المراسلات الصادرة من وقت لآخر فيما يتعلق بهذه الاتفاقية مجمل الاتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بالطلب عبر الإنترنت وتحل محل جميع الاتفاقات السابقة الأخرى المحررة بين الطرفين.

١٤,٦ استقلالية البنود

إذا، في أي وقت من الأوقات، كان أو أصبح أي حكم بهذه الاتفاقية باطلًا، أو لاغيًا، أو غير قابل للتنفيذ من أي جانب بموجب أي قانون لأي اختصاص قضائي، فلا تتأثر ولا تضعف بأي شكل من الأشكال قانونية، أو صحة، أو قابلية تنفيذ باقي الأحكام في هذه الاتفاقية ولا تتأثر أو تضعف قانونية، أو صحة، أو قابلية تنفيذ هذا للبنود بموجب قانون أي اختصاص قضائي آخر.

١٤,٧ التأكيدات الإضافية

يوافق الطرفان بموجبه، ويحرران، ويوقعان جميع الوثائق والمستندات، ويتخذان أو يعملان على اتخاذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية أومقبولة على نحو معقول لإتمام المعاملات المقصودة بموجب هذه الاتفاقية.

١٤,٨ الملكية الفكرية

١٤,٨,١ يستمر الطرفان في حيازتهما ملكية علاماتهما التجارية، وحقوق النسخ، وجميع حقوق الملكية الأخرى ولا يجوز استخدام أي علامة تجارية، أو شعار، أو حق نسخ خاص بالطرف الآخر دون إذن كتابي من الطرف الذي يملك حقوق الملكية هذه. لا يستخدم الزبون ولا يربط في أي وقت من الأوقات اسم أو علامات البنك باسمه الخاص ولا يشير إلى البنك في أي نشرات إعلانية أو دعائية أو خلال أي من أنشطته الترويجية أو التسويقية دون موافقة كتابية مسبقة من البنك. يوافق الزبون ويؤكد أن البنك يتمتع بحق النسخ الكامل وحقوق الملكية الفكرية بجميع البرمجيات وأدلة المستخدم المزودة من البنك على منصة التجارة الإلكترونية. كما يوافق الزبون على ضمان عدم تمرير أو نقل هذه البرمجيات وأدلة المستخدم لأي شخص آخر، أو بيعها، أو نسخها، أو استخدامها بأي طريقة لغرض لا يوافق عليه البنك.

الملحق رقم ١

التعريفات

البنك المُبلِّغ بالاعتماديعني البنك الذي يبلغ المستفيد بالاعتماد، ويرسل الاعتماد الأصلي إلى المستفيد، ويزود المستفيد بأي تعديلات على خطاب الاعتماد.

مقدم الطلب الطرف الذي قدم طلب إصدار خطاب الاعتماد.

الضمان المصرفي يعني التسهيل من خلال الضمان المصرفي الذي يمنحه البنك للزبون.

خطاب اعتماد التصدير يعني خطاب اعتماد يتم استلامه من المشتري نيابة عن البائع فيما يتعلق بتصدير البضائع.

الضمان الأجنبي يعني إصدار الضمان لمستفيد موجود خارج السلطنة.

الضمان الداخلي يعني الضمان المصرفي الناشئ عن تصدير أو استيراد السلع\ الخدمات في سلطنة عمان عندما يوجد كل من مقدم الطلب والمستفيد في سلطنة عمان.

بنك الإصدار يعني البنك الذي يصدر الائتمان، وعادةً ما يتم ذلك بناءً على طلب من مقدم الطلب.

خطاب اعتماد الاستيراد يعني خطاب الاعتماد المقدم نيابة عن المشتري للبائع فيما يتعلق باستيراد البضائع.

بنك مسقط
bank muscat

خطاب الاعتماد الداخلي خطاب الاعتماد الذي يكون فيه كل من مقدم الطلب والمستفيد في سلطنة عمان.

التحصيل المستندي الوارد هو التعامل مع المستندات الواردة (الأجنبية / الداخلية) المستلمة من البنك المحول و / أو البائع لتقديمها إلى المشتري / المستورد لكي يقبل الدفع عند الاطلاع / أو قبول كمبيالة دفع عند استحقاق الدفع في تاريخ مستقبلي.

خطاب الاعتماد يعني التزامًا كتابيًا من البنك نيابةً عن أحد الأطراف يضمن فيه سداد الدفعة لطرف ثالث، شريطة استيفاء الشروط والأحكام المنصوص عليها في خطاب الاعتماد.

التحصيل المستندي الصادر يعني العملية التي بموجبها يوجه البائع / المُصدِّر مصرفه بإرسال المستندات المتعلقة ببيع البضائع إلى بنك المشتري مع طلب تقديم هذه المستندات إلى المشتري من أجل الدفع، مع توضيح الوقت وبأي شروط يمكن تسليم هذه المستندات للمشتري.

التحويل المباشر يعني تحويل الأموال بالعملة الأجنبية من قبل شخص مقيم في السلطنة إلى مستفيد موجود خارج السلطنة لغرض معتمد بموجب القانون التجاري والقواعد واللوائح المنصوص عليها بموجبه.

السلفة تعني ائتمان ما قبل الشحن الذي يقدمه البنك لتمويل نفقات الزبون (أو نيابة عن الزبون لصالح شخص آخر)، بغرض تصدير السلع / الخدمات.

تمويل ما بعد الشحن / الفاتورة يعني التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك إلى المصدّر / البائع بعد أن يتم شحن البضائع حتى تحقيق عائدات الفاتورة الخارجية / الداخلية، والتي تتضمن نوعين من تمويل ما بعد الشحن، ألا وهما: (١) الفواتير الأجنبية / الداخلية المشتراة / المخصومة و(٢) الفواتير الأجنبية / الداخلية التي يتم التفاوض عليها بموجب خطاب الاعتماد.

الدفع عند الاطلاع يعني الدفع على الفور إلى المستفيد / البائع / المصدّر عند تقديم المستندات الصحيحة.

البنك المُحصّل هو بنك المشتري / المستورد. وسيحصل مدفوعات نقدية أو كمبيالة آجلة من المشترين مقابل مستندات ملكية البضائع مثل بوليصة الشحن و / أو المستندات الأخرى التي تمكن المشتري من استلام البضائع. يقوم البنك المُحصّل بعد ذلك بإعادة توجيه الدفعة إلى البنك المحوّل من أجل التحويل النهائي إلى البائع / المصدّر.

بنك التحويل هو بنك البائع / المصدّر. وسيرسل المستندات إلى بنك المشتري مع تعليمات تحصيل المدفوعات. عند استلام الدفع من بنك المشتري، يقوم البنك المحول بإيداع العائدات الصافية في حساب البائع / المُصدّر.

الدفع عند الاستحقاق يعني ائتمانًا لم يتم سداده على الفور، ولكن يكون مقبولًا بعد فترة محددة لدى كل من البائع والمشتري.

ساحب سند الصرف هو الشخص الذي يسحب سند الصرف أو يقدمه.

المسحوب عليه سند الصرف هو الشخص الذي يتم سحب سند الصرف عليه أو الذي يقبله

الجزء أ

خطاب الاعتماد

يجوز للبنك أن يقدم تسهيلًا لتقديم طلب عبر الإنترنت لإصدار خطاب الاعتماد (بما في ذلك خطابات الاعتماد الداخلية وخطابات الاعتماد الأجنبية) الذي يتم تنفيذه (في شكل مادي وإلكتروني) نيابة عن الزبون.

الإصدار

يقدم الزبون طلبًا لإصدار خطاب اعتماد عن طريق تحميل طلب عبر الإنترنت (على النحو المفصل في البند ٢,٢ أعلاه من هذه الاتفاقية) إلى جانب نسخة من أمر الشراء أو الفاتورة المبدئية أو على النحو المطلوب في إرشادات البنك الحالية.

التعديل

في حالة رغبة الزبون في تعديل خطاب الاعتماد أو تغييره، يقوم الزبون بتقديم طلب لتعديل خطاب الاعتماد من خلال منصة التجارة الإلكترونية عن طريق ملء طلب التعديل وتحميل النسخ لأمر الشراء المعدل / الفاتورة المبدئية أو أي مستندات أخرى مطلوبة وفقًا لإرشادات البنك الحالية.

يتم فحص طلب التعديل المقدم على هذا النحو من قبل البنك، وفي حالة وجود أي تعارض في الطلب أو في المستندات الأساسية، يخطر البنك الزبون لطلب توضيح عبر توفير معلومات ومستندات، إن وجدت. يتعين على الزبون تصحيح الخطأ وتحميل و / أو إرسال أو إعادة تقديم المستندات وفقًا لتعليمات البنك.

يجوز للبنك عند استكمال الطلب بنجاح وبعد التحقق من المستندات المقدمة من الزبون، إجراء المعاملة.

يتعهد الزبون، من خلال التوقيع على هذه الوثيقة، أيضًا بما يلي بالنسبة لجميع الطلبات المقدمة وفقًا للبند ٢,٢ من هذه الاتفاقية المتعلقة بإصدار خطاب الاعتماد والتعديل عليه:

يجب على الزبون أن يتقدم بطلب فتح اعتمادًا مستنديًا غير قابل للإلغاء (خطاب ائتمان)، على مسؤوليته الخاصة مع تحمل التكاليف والمخاطر ذات الصلة، إن وجدت، وذلك وفقًا للتفاصيل المقدمة ضمن البند ٢,٢ أعلاه من هذه الاتفاقية، وتخضع لما ورد في الأعراف والممارسات الموحدة لغرفة التجارة الدولية بشأن الاعتمادات المستندية لعام ٢٠٠٧، باريس، فرنسا، المنشور رقم ٦٠٠.

أن تكون البضاعة المشتراة مخصصة للاستخدام الخاص بالزبون الخاص بإعادة البيع / تغطية المبيعات المتعاقد عليها وفقًا للنسخ المرفقة من أمر الشراء المحلي، وسيتم التأمين عليها مقابل ١١٠٪ من قيمتها ضد جميع مخاطر النقل بما في ذلك المخاطر البحرية والحرب.

أن يقوم الزبون بالاتصال بإدارة الخزينة بالبنك لتغطية مخاطر الصرف للزبون حتى تاريخ انتهاء صلاحية خطاب الاعتماد مع عقد البنك الآجل بشأن بيع الصرف مقابل الريال العماني، وإبلاغ البنك.

أو

أنه في حالة عدم الحاجة إلى تغطية آجلة، تتم تغطية التداول (التداولات) بموجب خطاب الاعتماد من خلال بيع

صرف العملات الأجنبية الفوري للبنك بأفضل سعر لدى البنك مقابل الريال العماني.

يقوم البنك بالخصم من الحساب الجاري للزبون رقم _____ مقابل العملات بالريال العماني أو الحساب تحت الطلب _____ بالعملة الأجنبية وفقًا للتداولات بموجب خطاب الاعتماد المقصود.

تتم معالجة مدفوعات إعادة التمويل إن وجدت، ويوافق الزبون على تقديم طلب للحصول على إيصالات أمانة تغطي مستندات الشحن التي قد يتم الإفراج عنها للزبون.

بنك مسقط
bank muscat

نظرًا لقيام البنك بفتح خطاب (خطابات) الاعتماد،

١. يوافق الزبون على قيام جميع الأطراف المعنية في خطاب (خطابات) الاعتماد بالتعامل بالمستندات وليس البضائع، ويكون الزبون مسؤولًا أمام البنك عن السداد الخاص بالمستندات على الرغم من أن البضائع التي يتم استلامها لاحقًا قد تختلف عما تعاقد عليه الزبون مع المستفيد.

٢. يتعهد الزبون بقبول ودفع مقابل مستندات الشحن عند التداول وفقًا لخطابات الاعتماد المفتوحة من قبل البنك بناءً على طلب الزبون وفقًا للبند ٢,٢ من هذه الاتفاقية (خطاب الاعتماد المفتوح) وسداد الرسوم البنكية والمصروفات النثرية التي تكبدها البنك، ويفوض البنك بالخصم من حسابه الحالي دون الحاجة إلى تقديم إشعار مسبق إلى الزبون.

٣. يسري على التسهيلات المتعلقة بالاعتماد المستندي والسحب (السحوبات) بموجبه شروط اتفاقية الضمان العامة المتعلقة بالبضائع، الممنوحة للبنك.

٤. يقر الزبون بحق ضمان للبنك في المستندات المدفوعة بموجب «خطابات الاعتماد المفتوحة» ويمنح البنك السلطة التقديرية الكاملة لبيع البضائع ويتعهد بتوقيع وتسليم مثل هذه المستندات التي قد يطلبها البنك لتنفيذ عملية البيع المذكورة.

٥. يوافق الزبون على أنه طالما ينبغي أن يكون هناك أي أموال أو التزام بالدفع من قبل الزبون للبنك ومراسله بموجب خطاب (خطابات) الاعتماد، يتعين أن تكون للبنك مطالبة مسبقة في حساب الزبون والممتلكات والأصول الأخرى التي يسيطر عليها البنك، والتي قد يكون للزبون فيها مصلحة من أجل تصفية هذا الالتزام المستحق للبنك.

٦. يقر الزبون بأنه حسب علمه، يضمن ألا يكون لدى المستفيدين من الائتمان أي صلة بإسرائيل، وأن شروط طلب خطابات الاعتماد لن تتعارض بأي حال من الأحوال مع اللوائح الصادرة عن مكتب مقاطعة إسرائيل، ويوافق الزبون على تعويض البنك عن أي خسارة نتيجة قيام البنك بفتح الاعتماد نيابة عن الزبون.

٧. يقر الزبون بأنه لن يخضع أي من أسماء المستفيدين أو موردي البضائع للمقاطعة أو يتم وضعهم في القائمة السوداء. كما يؤكد الزبون أن استيراد البضائع الموصوفة في خطابات الاعتماد المطلوبة لن يكون محظورًا أو مقيدًا، وأن الزبون يقر ويتعهد بأن يعرض للبنك ترخيص استيراد ساريًا حيثما كان هذا الترخيص مطلوبًا.

٨. يكون البنك مخولًا (ولكن ليس ملزمًا) بإجراء أي إضافات على المستندات المحددة بموجب الائتمان / الائتمانات التي قد يعتبرها البنك في شكلها المطلق ضرورية لضمان الامتثال للوائح الحكومة المحلية السائدة.

٩. يحق للبنك إجراء أي تغييرات ضرورية في المستندات المطلوبة لضمان الامتثال لقوانين مكافحة المقاطعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أي دولة أخرى

١٠. إذا كانت المستندات المطلوبة لا تتضمن وثيقة (وثائق) أو شهادة (شهادات) التأمين، يتعهد الزبون بتقديم وثيقة أو شهادة تأمين إلى البنك في غضون ١٥ يومًا من تاريخ تقديم الطلب، وتكون مقبولة لدى البنك، وباسم البنك لقيمة تكلفة ورسوم الشحن بالإضافة إلى ما لا يقل عن ١٠٪، وإلاّ يجوز للبنك تسجيل التأمين على نفقة الزبون، ولكنه لا يكون ملزمًا بالقيام بذلك.

١١. يدرك الزبون الآثار المترتبة من المادة ٣٤ من القواعد والأعراف الدولية التسهيلات المتعلقة بالاعتمادات المستندية ويقر بأنه في حالة ادعاء البنك أنه سدد، أو قبل، أو تفاوض بموجب الاعتمادات المستندية، يتم افتراض حسن نيته وحقيقة السداد، أو القبول، أو التفاوض بشأنه في ظل عدم وجود دليل على عكس ذلك

١٢. يتم الدفع بالعملة المحلية فيما يتعلق بالكمبيالات عند الاطلاع التي تم التفاوض عليها بموجب التسهيلات المتعلقة بالاعتماد المستندي في غضون سبعة أيام (الأخيرة) من تاريخ وصول الكمبيالات و / أو المستندات، بالسعر السائد في يوم التغطية، وبالنسبة لكمبيالات الدفع عند الاستحقاق يكون وفقًا لفترة السداد بالسعر السائد في تاريخ الاستحقاق، ما لم يكن الصرف الأجنبي قد تم توفيره بخلاف ذلك من خلال ترتيب مسبق.

١٣. يضمن الزبون ويقر بأن ترخيص / تراخيص الاستيراد الصادرة للزبون من قبل وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عمان، ساري/ة في وقت تقديم الطلب، حتى يتم استيراد البضائع بالفعل وأن تكون البضائع المستوردة بموجب خطاب الاعتماد مغطاة برخصة / تراخيص استيراد سارية المفعول. يمكن تحميل نسخة من الترخيص في وقت التقدم بطلب للحصول على خطاب الاعتماد على النحو الوارد أعلاه.

الدفع

عند استلام المستندات المقدمة بموجب خطاب اعتماد من البنك المبلغ بالاعتماد، يتولى البنك فحص المستندات وفقًا لشروط خطاب الاعتماد وإرشادات البنك الحالية. في حالة وجود أي تعارض، يقوم البنك بإبلاغ المستفيد / البنك المبلغ بالاعتماد والزبون في وقت واحد، من خلال السويفت ومنصة التجارة الإلكترونية على التوالي.

تُقدم المستندات التي تتوافق مع شروط خطاب الاعتماد أو عند قبول المستندات المتضاربة من قبل مقدم الطلب، باعتبارها مستندات دفع\مستندات مقبولة. وبناءً على ذلك، يتلقى الزبون إشعارًا بشروط الدفع (عند الاطلاع أو عند الاستحقاق) على منصة التجارة الإلكترونية.

في حالة تقديم مستندات الدفع بدون تحفظات، يسدد البنك المستحقات خلال الفترة المحددة، وفي حالة مستندات الدفع عند الاستحقاق، يسدد البنك المبلغ في تاريخ الاستحقاق. في حالة وجود مستندات متضاربة، يسدد البنك المدفوعات عند قبول الزبون للمستندات وتأكيد الدفع في تاريخ قبول مستندات الدفع عند الاطلاع أو عند الاستحقاق، أو أي تاريخ آخر، أو تاريخ استحقاق مستندات الاستخدام وفقًا للشروط المذكورة في خطاب الاعتماد.

يرسل البنك سند السحب الأصلي (عند الاقتضاء) إلى الزبون لقبوله عن طريق البريد السريع، وفي حالة وجود أي تناقض في سند السحب، يقوم البنك بإبلاغ البنك المبلغ بالاعتماد لتصحيح هذا التناقض وإبلاغ الزبون بذلك من خلال منصة التجارة الإلكترونية. عند قبول سند السحب من الزبون وعند استلام طلب عبر الإنترنت لإجراء الدفع، يجري البنك الدفع وتصدر المستندات الأصلية بطريقة متفق عليهامسبقًا.

في حالة وجود تناقض في سند السحب الأصلي وفي حالة عدم وجود أي تعليمات للزبون بخلاف ذلك، يسدد البنك المدفوعات في تاريخ الاستحقاق ويرسل إشعارًا بذلك إلى الزبون على منصة التجارة الإلكترونية.

بعد الحصول على إذن، يجوز للزبون التحقق من حالة المعاملة الجارية على منصة التجارة الإلكترونية.

الجزء ب

الضمان البنكي

يجوز للبنك أن يقدم تسهيلات لإصدار الضمان البنكي (بما في ذلك الضمانات الداخلية أو الضمانات الأجنبية) ويتم إصداره (في كل من الأشكال المادية والإلكترونية) نيابة عن الزبون.

الإصدار

يقدم الزبون طلبًا لإصدار ضمان بنكي عن طريق تحميل طلب عبر الإنترنت (على النحو المفصل في البند ٢,٢ أعلاه). يجوز للبنك أن يقدم للزبون ضمانًا بنكيًا داخليًا وضمانًا بنكيًا أجنبيًا. يجوز للزبون أن يطلب (١) ضمان الدخول في العطاء؛ (٢) ضمان حسن أداء، و / أو (٣) ضمانًا ماليًا، و / أو (٤) ضمان سلفة وما إلى ذلك اعتمادًا على طبيعة المعاملة.

بنك مسقط
bank muscat

يقدم الزبون طلبًا عبر الإنترنت عن طريق ملء التفاصيل المطلوبة في الاستمارة المتوفرة / تحميل نسخة المستندات ذات الصلة. يراجع البنك الطلب المقدم وفي حالة وجود أي تحريف في الطلب أو المستندات الأساسية، يخطر البنك الزبون للحصول على توضيح ومعلومات / مستندات مطلوبة، إن وجدت. يصحح الزبون الخطأ ويرفع و/أو يقدم / يعيد تقديم المستندات وفقًا لتعليمات البنك. عند استكمال الطلب بنجاح وبعد التحقق من المستندات المقدمة من الزبون، يجري البنك المعاملة.

من خلال التوقيع على هذه الوثيقة، يتعهد الزبون أيضًا بما يلي بالنسبة لجميع الطلبات المقدمة وفقًا للبند ٢,٢ من هذه الاتفاقية لإصدار وتعديل الضمان البنكي:

١) ونظرًا لمنح البنك خطاب ضمان / ضمان تعويض وفقًا للتفاصيل المنصوص عليها في الطلب المقدم بموجب البند ٢,٢ من الاتفاقية أو بالتنسيق الذي تم تحميله («الضمان» هو اللفظ الذي يتضمن أي تمديد أو تعديل عليه، سواءً تم أو لم يتم إجراء أي تمديد أو تعديل بناءً على طلب أو بموافقة)، يوافق الزبون بموجب هذا دون قيد أو شرط وبشكل نهائي على تعويض البنك (الذي يشمل خلفائه والمتنازل لهم) ضد جميع الإجراءات، والمطالبات، والطلبات، والمسؤوليات، والخسائر، والأضرار، والتكاليف، والرسوم، والنفقات مهما كانت طبيعتها والتي قد تنتج أو قد يتحملها البنك أو يتكبدها فيما يتعلق أو تنشئ بأي شكل من الأشكال عن الضمان، وأن يسدد للبنك على الفور جميع الأموال والالتزامات اللاتي قد يُطالب بها البنك من وقت لآخر، أو الذي سيسددها البنك، أو يصبح مسؤولًا عن سدادها أو تحملها، أو يتكبدها بموجب الضمان، أو بسببه، أو فيما يتعلق به

٢) يتم تسديد عمولة للبنك بالسعر المتفق عليه على الحد الأقصى للالتزام الطارئ للبنك بموجب الضمان للبنك طالما كان الضمان ساريًا، وحتى تتم إعادته إلى البنك، وتُسدد هذه العمولة مقدمًا في تاريخ إصدار الضمان وعلى فترات متفق عليها بعد هذا التاريخ.

٣) ويكون البنك مفوضًا ومخولًا بشكل غير قابل للنقض من قبل الموقعين الذين يمثلون الزبون، دون تقديم طلب مسبق، بخصم أي أموال مستحقة الدفع من حسابات الزبون من وقت لآخر بموجب التعويض المقابل، و يكون البنك مفوضًا في حالة وجود رصيد مدين ناتج عن ذلك، لفرض فائدة على هذه الأموال حتى تاريخ السداد (بصرف النظر عن أي طلب أو أي حكم تم الحصول عليه من قبل البنك أو أي مسألة أخرى أيًا كانت) بتوزيع متفق عليه على سعر الإقراض الرئيسي للبنك أو بمعدل أعلى قد يكون مستحق الدفع من وقت لآخر على هذا الحساب وعلى هذه الأيام ووفقًا للشروط التي قد يحددها البنك من وقت لآخر، وتكون هذه الفائدة مركبة في حالة عدم دفعها في الموعد المحدد وفقًا للممارسات المعتادة للبنك. وفقًا للمادة ٣٤٦ من المرسوم السلطاني ٩٠/٥٥، يوافق الموقعون الذين يمثلون الزبون على أن تشكل جميع الحسابات التي يحتفظ بها الزبون لدى البنك حسابًا موحدًا واحد بما في ذلك الحسابات لدى أي من فروع البنك الأخرى في أي مكان آخر في العالم، بما في ذلك الحسابات بعملة أجنبية، وأن للبنك حق المقاصة فيما يتعلق بكل هذه الحسابات أو جزء منها بغرض تخفيض أو سداد جميع المبالغ المستحقة للبنك بالكامل وأي مبالغ مستحقة للبنك بموجب التعويض المقابل.

٤) وبموجب هذا، يكون البنك مفوضًا و مخولًا عن طريق الزبون بشكل غير قابل للنقض بالسداد الفوري لأي مبلغ يطلبه البنك أو يكون البنك من حين لآخر مسؤولًا عن دفعه بموجب الضمان أو بسببه دون أي رجوع إلى الزبون أو تفويض آخر منه ودون أن يخضع لأي التزام بالاستفسار عما إذا تم تقديم أي مطالبات أو طلبات إلى البنك بشكل صحيح، على الرغم من صحة أي مطالبة، أو طلب، أو مبالغ محل نزاع.

٥) يوافق الزبون بموجب هذه الاتفاقية على قبول أي مطالبة أو طلب من البنك كدليل قاطع على أن البنك كان مسؤولًا عن السداد وأي مدفوعات تتم بناءً على هذا الطلب ويدعي أنها متوافقة مع الضمان على أنها ملزمة للزبون وكشف البنك الموقّع الذي يؤكد أن جميع وأي مدفوعات يقوم البنك بسدادها وفقًا للضمان تكون ملزمة للزبون ومقبولة كدليل قاطع على أن البنك كان مسؤولًا عن تقديم هذه المدفوعات وسدادها.

٦) أي خطوة يتخذها البنك بحسن نية بموجب الضمان أو فيما يتعلق به تكون ملزمة للزبون ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عنها تجاه الزبون

٧) يجوز للبنك في أي وقت ودون الرجوع إلى الزبون تحديد الضمان أو تقليل التزام البنك بموجب هذا الضمان.

٨) (أ) تُسدد جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا التعويض المقابل للبنك في سلطنة عمان، أو خلاف ذلك حسب توجيه البنك من وقت لآخر، دون أي خصم أو اقتطاع لصالح أو على حساب أي ضرائب حالية أو مستقبلية، أو الجبايات، أو المستحقات، أو الواجبات، أو أي رسوم، أو مصروفات، أو اقتطاع، أو قيود، أو شروط أخرى، وبدون مقاصة، أو مطالبة مقابلة، أو أي خصم من أي نوع. (ب) إذا اضطر الزبون بموجب القانون إلى إجراء أي خصم أو اقتطاع من هذا القبيل، يضمن الزبون ألا يتجاوز المبلغ المخصوم أو المقتطع الحد الأدنى من الالتزام القانوني وبالتالي يُسدد للبنك على الفور هذا المبلغ الإضافي الذي سينقص من صافي المبلغ المستلم من قبل البنك لكي يساوي نفس المبلغ الكامل الذي كان يمكن تحصيله لو لم يكن هناك خصم أو اقتطاع.

٩) تُسدد جميع المدفوعات بموجب هذه الاتفاقية بناءً على خيار البنك، بالعملة التي يتم بها سداد المدفوعات أو الالتزامات التي يتكبدها البنك بموجب الضمان، أو بالعملة المستخدمة بشكل شائع في أي مكان عمل رئيسي تابع للزبون، أو بالريال العماني.

١٠) يتمتع البنك بحق الحجز على ويحق له الاحتفاظ بأي شيكات، أو مسودات، أو كمبيالات، أو سندات، أو أدوات قابلة للتداول أو غير قابلة للتداول، وأي أسهم، أو أسهم، أو أوراق مالية قابلة للتداول، أو غيرها والممتلكات بجميع أنواعها التي يمتلكها الموقعون أدناه التي يحتفظ بها البنك من وقت لآخر، سواء للحفظ الآمن أو غير ذلك كضمان لالتزامات الزبون بموجب هذه الاتفاقية. يؤكد الزبون أنه يجوز للبنك بناءً على اختياره ودون إخطار الزبون أن يبيع أيًا من الأوراق المالية المشار إليها في هذا المستند ويطبق العائدات الناتجة عن هذا البيع لإبراء الذمة من جميع المسؤوليات بموجب هذه الاتفاقية، وتُفسر هذه السلطة على أنها موافقة من الزبون بموجب المادة ٣٤٨ من المرسوم السلطاني ٩٠/٥٥ بشأن استخدام البنك للأوراق المالية المذكورة. يفوض الزبون البنك باستخدام المبلغ المدفوع من الزبون إلى البنك كوديعة هامشية في إعفاء الزبون كليًا أو جزئيًا من أي مسؤولية الزبون تجاه البنك بموجب التعويض المقابل.

١١) يكون التعويض المقابل من الزبون ضمانًا مستمرًا ولا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى إبراء ذمة الزبون أو تقليصها، دون علم أو موافقة الزبون، بسبب قيام البنك من وقت لآخر بتغييره، أو بيعه، أو الإفراج عنه، أو منح أي وقت، أو تساهل، أو امتياز، أو تفاهم مع أي شخص، أو الموافقة على قبول أو تغيير أي توفيق، أو ترتيب، أو تسوية، أو إغفال مطالبة أو فرض الدفع، أو تحديد، أو تغيير، أو تخفيض، أو تمديد لشروط الضمان، أو عن طريق أي شيء تم القيام به أو إغفاله ، ولولا هذا الحكم، قد يعمل على إبراء ذمة الزبون. يوافق الزبون وفقًا للمادة ٢٤٣ من المرسوم الملكي ٩٠/٥٥ على أن يستمر البنك في الاحتفاظ بحقوقه بموجب هذه الاتفاقية ضد الزبون وألا يُطلب من البنك الحصول على أي موافقة أخرى من الزبون أو تقديم أي إشعار له فيما يتعلق بأي تغيير، أو الإفراج، أو التمديد، أو التجديد، أو التساهل، أو الامتياز الممنوح بموجب الضمان.

١٢) يتنازل الزبون بموجب هذه الاتفاقية عن جميع حقوق الحلول ويوافق على عدم المطالبة بأي مقاصة أو دعوى مقابلة ضد أي شخص آخر مسؤول، أو تزعم أو تثبت أنه في علاقة تنافس مع البنك في حالة الإفلاس، أو التصفية، أو إنهاء إفلاس أي شخص من هذا القبيل، أو الحصول على منفعة أو مشاركة في أي كفالة، أو تعويض، أو ضمان يحتفظ به البنك حاليًا أو فيما بعد، حتى يتم تعويض البنك بالكامل عن جميع الأمور المشار إليها في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة.

١٣) يكون هذا التعويض المقابل إلى جانب أي ضمان، أو تعويض، أو تأكيد، أو رهن، أو فاتورة، أو مذكرة، أو رسوم رهن عقاري، أو سند، أو أي ضمان آخر، أو حق، أو صلاحية، أو تعويض آخر يحتفظ به البنك أو متاح له حاليًا أو فيما بعد.

١٤) يتم اعتبار الطلب مُقدّمًا بالشكل الوافي، دون الإخلال بأي طريقة فعلية أخرى للقيام بذلك، بموجب هذه الاتفاقية على الزبون إذا تم تسليمه بالبريد المسجل و ثبت وصوله أو عن طريق البرقية أو ما يعادلها إلى الزبون أو ممثليه الشخصيين. (أو، في حالة كان الزبون شركة محدودة، إلى أي من الشركاء أو إلى مديرها شخصيًا) في مكان إقامته أو عمله المعتاد أو آخر مكان معروف له (أو في حالة الشركة أو المؤسسة في مكتبها المسجل)، ويفترض أن الطلب قد وصل إلى المرسل إليه في غضون ٢٤ ساعة من الإرسال، ويكون وجود إثبات لهذه الخدمة كافيًا لإثبات أن الطلب قد تم تقديمه وإرساله بشكل صحيح. في حالة وفاة الزبون -لا قدّر الله- يعد أي طلب مقدم من البنك إلى المتوفي كافيًا و يكون ساريًا كما لو كان المتوفي على قيد الحياة حتى استلام البنك لشهادة. استلام البنك لشهادة إعلام الوراثة التي تحدد الورثة القانونيين والتوكيلات اللازمة المطلوبة من قبل البنك، أو الإخطار الكتابي بمنح إثبات صحة الوصية، أو خطابات إدارة تركة المتوفى، ويكون أي طلب يتم إرساله بالبريد، على النحو المذكور أعلاه، موجهًا إلى المتوفى، أو إلى ممثليه الشخصيين، في مكان الإقامة المعتاد أو المكان الأخير المعروف للمتوفى أو أعماله، لجميع الأغراض.

١٥) يوافق الزبون على ألا يبدأ في أي وقت في اتخاذ إجراءات للحد من المسؤولية فيما يتعلق بالتعويض المقابل في صالح الزبون ما لم وحتى يقوم البنك بتقديم طلب إلى الزبون، وإذا تم تقديم أكثر من طلب واحد، عندها يكون فقط من تاريخه إلى نطاق كل طلب على التوالي.

١٦) عندما يوقّع أكثر من شخص على هذا التعويض المقابل، يُفسر تعبير «الزبون» على أنه يشير إلى كل شخص على حدة وإلى أي شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص مجتمعين، وتكون الاتفاقيات، والتعهدات، والالتزامات، والمسؤوليات الخاصة بالموقّعين الواردين في هذه الاتفاقية تضامنية وتكافلية ويتم تفسيرها وفقًا لذلك وتكون ملزمة للممثلين القانونيين، والشخصيين، وخلفاء وموكلين المفوضين بالتوقيع، والمتنازل لهم ولا يحق لأي من الموقّعين الحصول على أي حقوق أو تعويضات، سواءً بموجب القانون أو الإنصاف، من الضمان فيما يتعلق بالمديونية أو التزامات أو مسؤوليات أي أشخاص آخرين من الموقّعين.

١٧) يوافق كل شخص من الموقعين ويقبل بالالتزام بهذا التعويض المقابل، بصرف النظر عن أن أي شخص آخر كان ينوي التوقيع أو الالتزام بهذه التقديمات قد لا يفعل ذلك أو يكون ملزمًا فعليًا بموجب هذه الاتفاقية، وبغض النظر عن أن هذا التعويض المقابل قد يكون غير صالح أو غير قابل للتنفيذ ضد أي موقّع أو أكثر، سواء كان التقصير معروفًا للبنك أم لا.

١٨) يكون للبنك الحرية في إعفاء أي موقّع واحد أو أكثر من التقيد بهذا الضمان المقابل، أو تغيير، أو الموافقة على تغيير الالتزام، أو منحه وقتًا، أو غير ذلك من أشكال التساهل، أو إجراء ترتيبات أخرى مع أي موقّع واحد أو أكثر من الموقعين، دون المساس أو التأثير على حقوق البنك، وصلاحياته، وسبل الانتصاف ضد أي من الموقّعين الآخرين.

١٩) يوافق الموقّعون الذين يمثلون الزبون على أن مسؤوليتهم تجاه البنك تظل قائمة حتى انتهاء شهر ميلادي واحد بعد الرجوع إلى البنك لإلغائها من قبل المستفيد من الضمان، أو في حالة تلف الضمان أو فقده، أو في حالة كان بخلاف ذلك، غير متاح للإرجاع إلى البنك، حتى انتهاء شهر ميلادي واحد بعد استلام إشعار كتابي من المستفيد من الضمان بإعفاء البنك من جميع المسؤوليات بموجب هذا الضمان. لا تخل هذه الفقرة بأي مسؤولية تقع على عاتق الموقّعين بموجب هذه الاتفاقية قبل تاريخ إلغاء الضمان أو تاريخ استلام الإشعار الكتابي المذكور (حسب الحالة).

٢٠) عندما يتم التوقيع على هذا التعويض المقابل نيابة عن شركة، تكون جميع الاتفاقات، والتعهدات، والالتزامات، والمسؤوليات ملزمة لكل من الشركاء الحاليين والأشخاص الذين من وقت لآخر يقومون بأعمال باسم هذه الشركة أو تحت الاسم الذي قد تستمر تحته أعمال هذه الشركة من وقت لآخر.

٢١) إذا تم الإعلان أو إصدار حكم بأن أي بند أو أكثر من أحكام هذا التعويض المقابل أو أي جزء منه غير قانوني، أو الحكم ببطلانه، أو أصبح غير قابل للتنفيذ بموجب أي قانون معمول به، فإن عدم قانونية، أو بطلان، أو عدم قابلية التنفيذ لا يبطل أي أحكام أخرى من أحكام هذا التعويض المقابل، التي تظل سارية، وصحيحة، وصالحة.

٢٢) يخضع التعويض المقابل ويُفسر من جميع النواحي وفقًا لقوانين سلطنة عمان،

٢٣) يخضع الزبون بموجب هذه الاتفاقية بشكل لا رجعة فيه للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم سلطنة عمان، ولكن يكون متاحًا للبنك تنفيذ هذا التعويض المقابل في محاكم ذات أي اختصاص قضائي آخر.

٢٤) كما يصرح للبنك بموجب هذه الاتفاقية بالخصم من حساب الزبون رقم: _____ على الفور مع العمولة، بالإضافة إلى جميع رسوم وعمولات تمديد الضمان والخصم من الحساب رقم:_____ لحجز المسؤولية

وبالنسبة لجميع طلبات ضمان الشحن المقدمة وفقًا للبند ٢,٢ من الاتفاقية، يتعهد الزبون بما يلي:

بالنظر إلى قيام البنك بإصدار ضمان الشحن بناءً على طلب الزبون، يتعهد الزبون دون قيد أو شرط وبشكل غير قابل للنقض بإعفاء ذمة البنك، والشحنة، ومالكيها، ووكلائها الذين يمتلكون كل ما سبق من أي ضرر من أي نوع ينشأ مباشرة نتيجة للإفراج دون تقديم وتسليم بوالص الشحن ويتعهد الزبون ويوافق أيضًا على أن الوصف الخاطئ أو الخطأ (سواءً كان احتياليًا أو غير ذلك) لأي بيان يتعلق بالمحتويات، والجودة، والكمية، والوزن، والأرقام، والوسم، و / أو قيمة العبوات أو القطع المدرجة فيها لا يقيد ولا يؤثر بأي شكل من الأشكال مهما كانت مسؤوليتنا أو مسؤولية البنك بموجب هذه الاتفاقية.

يقصد الزبون أن يشمل التعويض السابق جميع التكاليف القانونية سواءً تم إصدار أمر قضائي أم لا لتغطية جميع نفقات أي استشارة وتعليمات صادرة إلى

المستشارين القانونيين للبنك الذين قد يكونون ضروريين في رأي البنك.

و يمنح الزبون البنك هذا التعويض الكامل كضمان ألا يضع الزبون الامتياز الذي يقدمه البنك للزبون في الإفراج عن العدد المذكور من الطرود أو القطع دون إنتاج وتسليم بوالص الشحن، البنك في أي وضع أسوأ مما يكون عليه الأمر إذا أفرج عنها البنك بالطريقة المعترف بها والمطلوبة مقابل بوالص الشحن.

يجب أن تتوفر التفاصيل الآتية من ضمن الطلب الذي يقدمه الزبون في الانترنت بواسطة عدد بوالص الشحن، وميناء الشحن، والوسوم، والأعداد الخاصة بالزبون

عدد قِطع الطرود

الوصف

اسم شركات الشحن وعنوانها

ونظرًا لتوقيع البنك وإصدار ضمان الشحن، يتعهد الزبون بتسليم البنك بوليصة الشحن ذات الصلة بمجرد استلامها وتعويض البنك عن جميع المطالبات. تخضع الإجراءات، والخسائر، وجميع العواقب الأخرى التي قد تنشأ بسبب توقيع البنك على ضمان الشحن للبند ٢,٢ من الاتفاقية. يقر الزبون بعدم وجود أي شخص اعتباري لديه أو سيكون لديه أي امتياز أو رسوم على بوليصة (بوالص) الشحن المذكورة أو مستندات ملكية البضائع وأن الزبون وحده هو صاحب الحق في امتلاك البضائع بصفته مالكًا مطلقًا لها. يأذن الزبون للبنك بأن يخصم من حسابه مبلغ أي مدفوعات يسددها البنك بموجب هذا الضمان و / أو استخدام أي وديعة مقابل ضمان الشحن المذكور.

بنك مسقط
bank muscat

الجزء ج

التحصيل المستندي التحصيل المستندي الوارد

عند استلام المستندات من المستفيد / البنك المحول، يفحص البنك المستندات وفقًا لإرشادات البنك الحالية وتُودع المستندات في النظام. وبناءً على ذلك، يتلقى الزبون إشعارًا بمجموعات المستندات على منصة التجارة الإلكترونية مع قائمة بالمستندات المستلمة وشروط الدفع (عند الاطلاع / أو الدفع عند الاستحقاق).

الدفع عند الاطلاع

يجوز للزبون قبول التحصيلات المستندية المستلمة وإعطاء الإذن بالدفع للبنك. يتولى البنك السداد نيابة عن الزبون ويصدر المستند الأصلي للزبون بطريقة يتم الاتفاق عليها مسبقًا. في حالة تضمين سند السحب في مستندات الدفع عند الاطلاع، يرسل البنك سند السحب الأصلي إلى الزبون للحصول على موافقته.

الدفع في تاريخ الاستحقاق

إذا تم استلام المستندات كـ «مستندات مقابل قبول» أو «السداد في تاريخ الاستحقاق»، فإن الزبون، بصفته المسحوب عليه، يقدم موافقة على الدفع في تاريخ الاستحقاق من خلال منصة التجارة الإلكترونية. وفي نفس الوقت، سيوفر فرع التعامل أو الفرع الأساسي سند السحب للتحصيل المستندي الداخلي / الخارجي للحصول على موافقة الزبون عليه. وعند قبول المستندات واستلام تعليمات الزبون فيما يتعلق بالدفع في تاريخ الاستحقاق، سيصدر البنك مستندات داخلية / خارجية أصلية للزبون بطريقة يتم الاتفاق عليها مسبقًا. وفي حالة عدم قبول الزبون لمستند ما، يخطر البنكُ البنكَ المحولَ بطلب المزيد من التعليمات ويتم إخطار الزبون بذلك من خلال منصة التجارة الإلكترونية.

التحصيل المستندي الصادر

يقدم الزبون طلبًا عبر الإنترنت للحصول على التحصيل المستندي الصادر مع المستندات وتعليمات الدفع ذات الصلة.

يقدم البنك بعد التحقق من المستندات، فاتورة داخلية / خارجية. وفي نفس الوقت، يقدم الزبون المستندات الأصلية الموجودة لدى البنك مع تعليمات الدفع (عند الاطلاع / الدفع في تاريخ الاستحقاق). وفي حالة وجود أي تعارض في المستندات الأصلية والمستندات التي تم تحميلها على منصة التجارة الإلكترونية، يتصل البنك بالزبون ويتولى الزبون تصحيح الخطأ في أقرب وقت ممكن. وعند التحقق والاعتماد الواجبين، يرسل البنك التحصيل المستندي إلى البنك المُحصّل مع تعليمات الدفع (عند الاطلاع / الدفع في تاريخ الاستحقاق). يخطر البنك الزبون عند استلام الدفع الوارد من البنك المحصّل وإتمام المعاملة.

الضمان:

قد تشتمل كمبيالات التحصيل على فواتير خاصة بالضمان، ويكون البنك ضامنًا عند استلام الموافقة من الزبون على النحو المذكور أعلاه وسيتم تمييزها عن التسهيلات المعتمدة المحددة.

الجزء د

السلف مقابل المستحقات

يجوز للزبون تقديم طلب سلفة مقابل المستحقات من خلال منصة التجارة الإلكترونية جنبًا إلى جنب مع طلب أساسي (طلب) و / أو خطاب اعتماد / فواتير. يمكن تقديم السلف بالريال العماني وكذلك العملات الأجنبية.

يتحقق البنك من الأهلية، والشروط، والأحكام المصدق عليها، والمتطلبات الأخرى لمعالجة طلب السلفة، وإذا تم الامتثال لجميع الإرشادات، يتم تقديم الطلب، وخطاب الاعتماد، واعتماد معاملة السلفة. تُعدل أي سلفة وتُسوى بنفس العملة التي صدرت أو قُدمت بها.

وفي حالة تلقي أي تعارض في طلب السلفة، يتم إخطار الزبون من خلال منصة التجارة الإلكترونية، وعند استلام التوضيح سيعتمد البنك طلب السلفة، وبعد ذلك سيتم إخطار الزبون والبنك من خلال منصة التجارة الإلكترونية.

تتم تصفية السلفة من تمويل ما بعد الشحن عند تقديم مستندات التصدير من قبل المصدّر أو عند استلام سلفة مقابل الصادرات.

ما بعد الشحن / تمويل الفواتير / الشراء

يجوز للزبون تقديم طلب شراء / خصم مستندات التصدير / المستندات الداخلية من خلال منصة التجارة الإلكترونية جنبًا إلى جنب مع مستندات التصدير / المستندات الداخلية الأساسية و / أو خطاب الاعتماد الخارجي / الداخلي بالريال العماني أو العملات الأجنبية.

يتحقق البنك من الأهلية، والشروط، والأحكام المصدق عليها، والمتطلبات الأخرى لمعالجة شراء مستندات / خصم مستندات التصدير / المستندات الداخلية، وإذا تم الامتثال لجميع الإرشادات، تتم متابعة تمويل التصدير / التحصيل الداخلي واعتماد المعاملة.

وفي حالة وجود أي تعارض في شراء الفواتير / خصم فاتورة التصدير / الفاتورة الداخلية، يتم إخطار الزبون من خلال منصة التجارة الإلكترونية، وعند استلام التوضيح سيقوم البنك بشراء المستندات، وبعد ذلك سيتم إبلاغ الزبون من خلال منصة التجارة الإلكترونية.

تتم تسوية تمويل الفاتورة من خلال توفير عائدات فاتورة التصدير / الفاتورة الداخلية في تاريخ الاستحقاق ذي الصلة. إذا لم يتم استلام عائدات التصدير / الفواتير الداخلية في تاريخ الاستحقاق. وبناءً على طلب الزبون، يقوم البنك بتمديد تاريخ استحقاق الفاتورة المشتراة / المخصومة. وفي حالة عدم استلام عائدات التصدير في تاريخ الاستحقاق / تاريخ الاستحقاق الممدد، يوضح البنك التزامات النقد الأجنبي بالريال العماني وفقًا لإرشادات البنك.

الجزء هـ

إيصالات أمانة القرض

يوافق الزبون أيضًا على ما يلي بالنسبة لجميع طلبات إيصالات الأمانة الخاصة بالقرض وفقًا للبند ٢,٢ من الاتفاقية:

يجوز للزبون أن يطلب من البنك منح قرض بمبلغ معين لغرض سحب سند السحب المسحوب من الزبون من قبل المورد / البنك والذي سيتم قبوله حسب الأصول من قبل الزبون وفقًا للبند ٢,٢ من الاتفاقية. ويؤكد الزبون أن البنك سيكون لديه حق امتياز على مستندات الشحن فيما يتعلق بالبضائع المشمولة في بوليصة الشحن المعنية كضمان للقرض المذكور على النحو الموضح في الفاتورة المرفقة مع الكمبيالة/ الطلب المذكور.

وعلاوة على ذلك، يطلب الزبون من البنك تسليمه مستندات الشحن المستلمة بموجب الفاتورة المذكورة أعلاه وفقًا للتفاصيل الواردة في الطلب، والتي يتم الاحتفاظ بها على سبيل ضمان للقرض المذكور. ونظرًا لقيام البنك بذلك، يتعهد الزبون بموجب هذه الاتفاقية باستلام البضائع المذكورة، ونقلها إلى البر، وتخزينها، والاحتفاظ بها بصفته / بصفتهم وكيلًا (وكلاء) للبنك، والاحتفاظ بهذه المعاملة منفصلة بعيدًا عن أي معاملة أخرى، وأن يستلم الزبون جميع عائدات بيع البضائع المذكورة أو أي جزء منها بصفته وكيلًا (وكلاء) للبنك، ويدفعها للبنك على وجه التحديد وفورًا عند استلامها، ويقوم البنك في نفس الوقت بإبلاغ الزبون على وجه التحديد بالحساب الذي يتم الدفع إليه.

يتعهد الزبون كذلك بعدم بيع أي جزء من البضائع المذكورة على الحساب ولكن يبيعه فقط نقدًا ويتم تسليم البضائع أو المستندات إلى البنك عند الطلب التي تغطي أيًا من البضائع المذكورة في الوقت الحالي غير المبيعة أو إذا لم تكن البضائع لدى الزبون تكون قيمتها بما يرضي البنك.

يفوض الزبون البنك أو أي شخص مخول من قبل البنك كتابيًا بالنيابة لهذا الغرض لدخول مخازن الزبون والاستحواذ على البضائع في أي وقت.

يتعهد الزبون كذلك بتأمين البضائع المذكورة، والاحتفاظ بها مؤمنًا عليها بقيمتها الكاملة القابلة للتأمين ضد الحريق والسرقة، والاحتفاظ بوثائق التأمين خلال هذا الوقت كأمناء للبنك ونيابة عنه، وكذا تسليم الوثائق إلى البنك على الفور عند الطلب، وإيداع أي مبالغ مستلمة مقابل المطالبات من شركات التأمين لدى البنك.

يتعهد الزبون أيضًا ويقر بأن البضائع التي يغطيها إيصال / إيصالات الأمانة ذات الصلة والأموال المستحقة من وقت لآخر يحتفظ بها الزبون وتكون منفصلة ومتميزة عن جميع البضائع والأموال الأخرى بموجب إيصال أمانة مماثل أو غير ذلك، وبالنسبة لمجموع هذه البضائع والأموال، لا يمكن الأخذ في الاعتبار أنها تكون بمثابة ائتمان عام من البنك إلى الزبون.

وعند خرق أي من شروط هذه الاتفاقية، يكون للبنك الحرية دون أي إشعار، في استعادة البضائع المذكورة أو أي جزء منها أينما تواجدت، ودون المساس بحقوق وسبل الانتصاف الخاصة بالبنك في بيعها. ويمنح البنك ائتمانًا للزبون مقابل عائدات البيع المحددة. وفي حالة قيام البنك ببيع البضائع على النحو المذكور في هذه الاتفاقية، إذا كانت عائدات البيع غير كافية لتغطية مبلغ القرض مع الفوائد والرسوم، يحق للبنك تغطية العجز من الزبون كمطالبة مالية بسيطة، وإذا لم يتم دفعها إلى البنك فورًا عند الطلب، يحق للبنك اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستردادها حسبما يراه البنك ضروريًا.

يؤكد الزبون حق البنك في استرداد مبلغ القرض المذكور بعد تاريخ الاستحقاق ضمانًا لراحة الزبون و ذلك دون المساس بحق البنك في استرداد المبلغ. يؤكد الزبون أنه يحق للبنك في جميع الأوقات وفقًا لتقديره المطلق أن يطلب سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفائدة والرسوم في أي وقت، وعند قيام البنك بذلك يسدد الزبون مبلغ القرض للبنك إضافة إلى جميع رسوم الفائدة المستحقة فيما يتعلق بالقرض.

تنطبق على التفاصيل أدناه بيانات البضائع التي تم تقديمها حسب البند ٢,٢ من الاتفاقية

رقم وتاريخ خطاب الاعتماد	الفاتورة وبوليصة الشحن الرقم والتاريخ	ساحب الفاتورة	المبلغ	اسم الباخرة/ السفينة	وصف موجز للبضائع العلامات والأعداد

الجزء و

الحوالات المسبقة المباشرة

يجوز للزبون تقديم طلب تحويل مسبق مباشر لغرض شراء / استيراد البضائع والخدمات من خلال منصة التجارة الإلكترونية مع المستندات الأساسية المطلوبة مثل الفاتورة، أو مستند النقل، أو شهادة المنشأ أو وفقًا لإرشادات البنك الحالية. وفي حالة التحويل المسبق، يتعهد الزبون بتقديم إثبات على الواردات إلى البنك في غضون ١٥ (خمسة عشر) يومًا من استلام البضائع، بما لا يتجاوز ٩٠ (تسعين) يومًا في جميع الأحوال، إلا بإذن مسبق من البنك. ويصادق البنك على المستندات، وفي حال الامتثال لجميع الإرشادات، يودع حينها التحويل المباشر ويعتمد المعاملة

الملحق ٢

اختصاص إدارة النظام

١. يجوز للبنك أن يعرض على الزبون التسهيلات التي بموجبها يقوم الزبون، الذي يعمل من خلال مسؤوليه / ممثليه المعتمدين، بإبلاغ مدير نظام البنك (مدير النظام) لتعيين مستخدمين متعددين، يتم تفويضهم لبدء عملية إنشاء وتحميل الطلب عبر الإنترنت الذي قد يتم إرساله إلى البنك.

٢. يتمتع مسؤول النظام بالقدرة على تشغيل قائمة المستخدمين والحفاظ عليها، بما في ذلك القدرة على إضافة أو إزالة المستخدمين الحاليين وإدارة الإعدادات فيما يتعلق بحسابات المستخدمين بما في ذلك (١) إنشاء، وحذف، وإعادة تعيين أسماء المستخدمين وكلمات المرور، ووضع الحدود والامتيازات لحسابات المستخدمين.

٣. يوافق الزبون ويقر بموجب هذه الاتفاقية بأنه يحق للبنك التنازل عن حقوق إنشاء المعاملات والتفويض للمستخدمين الجدد والحاليين التابعين للزبون.

٤. يتعين على الزبون التأكد أن جميع المستخدمين يستخدمون منصة التجارة الإلكترونية والطلب عبر الإنترنت وفقًا لجميع شروط هذه الاتفاقية ويوافقون على الالتزام بهذه الاتفاقية.

بنك مسقط
bank muscat

SIGNATURE PAGE

صفحة التوقيع

Each Party has caused these presents to be executed by their duly authorised official on the day, month and year first hereinabove written.

كل طرف ساهم في تنفيذ هذا العقد/الاتفاقية من قبل مسؤوله المفوض حسب الأصول في اليوم والشهر والسنة الواردة في هذه الوثيقة.

Bank Muscat SAOG

بنك مسقط ش.م.ع.ع

SIGNED AND DELIVERED by BANK MUSCAT as the Bank.

موقعة ومسلمة من قبل بنك مسقط (بصفته البنك)

Name:

الاسم:

Date:

التاريخ:

Designation:

المسمى الوظيفي:

The Customer

الزبون

SIGNED AND DELIVERED by [•]

تم التوقيع والتسليم من قبل: [•]

Name:

الاسم:

Date:

التاريخ:

Designation:

المسمى الوظيفي: